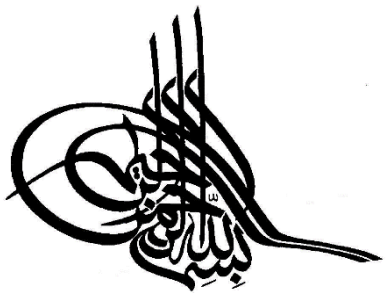

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيكَ وَإِنِّي مِنْ الْمُسْلِمِينَ ﴾[١]

(صدق الله العظيم)

[١] جزء من الآية ١٥ من سورة الأحقاف.

مُلَخَّصُ البَحْثِ

العُدُولُ عنْ أصلِ البِنيةِ طلَبًا للمُشاكَلةِ بينَ الألفاظِ –ظاهرةٌ كثُرَ دورَانُهَا في الفصيحِ شِعرًا ونثْرًا، والبَحثُ محاولةٌ لتَتبُّعِ مظَانِّها في أَلْفَاظِ الحديثِ الشَّرِيف.

بدأَ البحُثُ بتقدِمَةٍ نظَرِيَّةٍ عنْ مفهُومِ العُدُولِ، لغةً واصطلَاحًا، ومظاهِرِهُ، وشرْطِهُ، ثمَّ الفائدة المرجوَّة منهُ في الكلامِ، إنْ فِي اللفظِ وإنْ فِي المعنى.

ثُمَّ ثنَّى بحديثٍ مُقتَضَبٍ عنِ المُشَاكلةِ، ببَيانِ حقيقتِها لغةً واصطِلَاحًا، وأنواعها، ثُمَّ المصطلحاتِ المُقارِبَةِ لهَا مِن خلالِ استقراءِ ما أمكَنَ مِن تعليقاتِ العُلَماءِ، لغويّينَ ونحوِيّين وشُرَّاحٍ للحديثِ.

ثُمَّ كانتِ الدِّراسةُ التَّطبيقية التِي جاءَت فِي محوَرَين:

الأوَّل: العدول في الصِّيَغِ.

الثَّاني: العدول فِي الحروفِ والحركات.

ثمَّ الخاتِمة التي ضمَّتْ نتائِجَ البحثِ، ثمَّ قائمةَ المصادِرِ والمراجعِ، وأخيرًا الفِهرسَ التَّفصيليَّ للبحثِ.

الكلمات المفتاحية: العدول – المُشاكلة – البِنية – الحديث النبويّ.

Research Summary

Abandoning the origin of the structure in order to seek the similarities between the utterances - a phenomenon that is frequently circulated in eloquent poetry and prose, and the research is an attempt to trace its meanings in the utterances of the noble hadith of the Prophet.

The research began with a theoretical introduction on the concept of "Abandoning", linguistically and idiomatically, its manifestations, and its conditions, then the desired benefit from it in discourse, whether in the wording or in the meaning.

Then he gave a brief talk about the similarities, explaining its reality linguistically and idiomatically, and its types, and then the terminology related to it by extrapolating as much as possible from the comments of scholars, linguists, grammarians and commentators of the hadith.

Then, the applied study was divided into three axes:

The first: Abandoning in formulas.

The second: Abandoning in the letters.

The third: Abandoning in movements.

Then the end that included the results of the research, then the list of sources and references, and finally the detailed index of the research.

Keywords: Abandoning - similarities - the structure - the hadith of the Prophet.

بسم الله الرحمن الرحيـــــــــم

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، والصَّلاةُ السَّلامُ الأتمَّانِ الأكملانِ علَى النَّبيّ الأمينِ، وعلى آلهِ وصَحبِهِ الطَّيّبِين الطَّاهِرين، ومَنْ تَبِعَهُم واقْتَفى أثرَهُم إلى يومِ الدِّين، وأسأله – تعالى – الهدايةَ والرشادَ، والتوفيقَ والسدادَ. وبعد

فَإنَّ أساليبَ الحديثِ النَّبوِيّ الشَّريفِ وألفاظَهُ ما زالتْ أرضًا خصيبةً لمزيدٍ من الدِّراساتِ اللُّغويَّةِ، نحويَّةً وصَرْفيَّةً، تتتبَّعُ فيهَا مظانَّ الظواهِرِ اللُّغَوِيَّةِ في سيَاقَاتِهَا المخْتَلِفةِ، تؤَصِّلُ لهَا، وتسْتَجْلي أثرَها في البِنيَةِ والدّلالةِ، وتستخْرِجُ كنوز البلاغةِ النبويَّةِ مِنهَا.

وظاهِرةُ العُدُولِ منَ الظَّواهِرِ التي نالَتْ قسطًا وافِرًا من الدراساتِ النحويَّةِ والصَرفيَّةِ، في النَّثرِ العربيّ الفصيحِ بعامَّةٍ، وفي القرآنِ الكريمِ بصفةٍ خاصَّةٍ، ويبقى النَّصُّ النبويُّ الشريفُ بحاجةٍ إلى دراساتٍ مماثِلةٍ تُبِينُ عنْ أثرِ العدُولِ في اللفظِ والمعنى، بعدَ حصْرِ مواضِعِهَا في ألفاظِ المصْدوقِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ– وصحابَتِهِ الكِرامِ.

ومِنْ هُنَا كانَتْ فكرَةُ الموضوعِ(العُدُولُ عنِ الأَصلِ في بِنيةِ الكلمة للمُشاكَلة. دراسةٌ تَطبِيقيةٌ على ألفَاظِ الحَديثِ الشريفِ والأَثَرِ)، وتأتي أهمِّيَّةُ الموضوعِ من أنَّهُ على الرَّغمِ منْ أنَّ العُدُولَ فيه خروجٌ عنِ القِياسِ، ومخالفةٌ للأصْلِ اللُّغَويّ، إلَّا أنَّهُ بابٌ " واسعٌ كثيرٌ في كلامِ العربِ، يُحافِظون عليه ويَدَعُون غيرَه إليه"[1]، على حَدِّ تعبيرِ ابنِ سِيدَه –رحِمَهُ اللهُ تعَالى–، ومِن هُنَا كانَ سؤالُ البحثِ الرئيسِ: هل للعدُولِ منَ الأهمِّيَّةِ اللفظِيَّة والمَعنوِيَّةِ التِّي تجعلُ العرَبِيَّ يتحمَّلُ الخروجَ عن أصلِ الوضعِ مِنْ أجلِها؟ هذا ما سَيُحاولُ البحثُ الإجابةَ عنه في سُطُورِهِ القادِمةِ.

ويتفرَّعُ عن السُّؤال الرئيسِ عدَّةُ أسئلَةٍ فرعيةٍ، منها:

–ما المقصودُ بالعُدولِ عن أصْلِ البِنْيَةِ؟ وما مظَاهِرُهُ؟ وما شَرْطُهُ.

–هل له فائدةٌ معنويةٌ بخلافِ ما نَصَّ عليهِ العُلَماءُ مِنْ فائِدةٍ لفْظِيَّةٍ؟

–ما المرادُ بالمُشاكَلةِ؟ وما أنواعُهُا؟ وهل تعدَّدَت مُصْطلحاتُ العلماءِ في التعبيرِ عنْهَا؟

–هلْ كانَ التغييرُ في البِنيةِ بكَامِلِهَا؟ أمْ أنَّهُ قد يقتصرُ على الحروفِ أوِ الحَركَاتِ؟

---

[1] المحكم والمحيط الأعظم (رشد) (٨/ ٢٧).٢٩.

الدِّرَاساتُ السَّابِقةُ:

حَظِيَت ظاهِرَةُ العُدُولِ بنصيبٍ وافِرٍ مِنْ أقلامِ البَاحِثِينَ، وكانتِ المُصَنَّفاتُ فيهِ على محْورَينِ:

أحدهُمَا: بحوث عامَّة تناوَلتِ الموضُوعَ نظَرِيًّا مِن جوانِبِهِ المختلفةِ، مثل دراسَةِ:(العُدُول بين النَّحوِ والدِّراساتِ الأسلوبيةِ، الآليَّات والغايات)، للباحثة: فازية تيقرشة، منشور في مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربيةِ، العدد(١٩) ٢٠١٧م.

الثاني: بحوث خاصّة بأحَدِ مظَاهِر العُدُولِ[١]:

نحويًّا: مثل:(العُدُول عن أصلِ التَّرتِيبِ، وغاياته الأُسْلُوبية عندَ الزَّمخْشَري، للباحث/ عبد الكَريمِ العمرَاني، منشور في مجلة جذور، الصادرة عن النادِي الأَدَبِي الثَّقَافِي بجدَّة، المجلَّد(٦٢) ٢٠٢١م. و(علل العُدُل عنِ الحَرَكةِ الإعرابِيَّة) للباحث/ أحمد محمد مبروك، منشور في مجلة البحثِ العِلميّ في الآدابِ، جامعة عين شمس، العدد(١٧)، المجلد(٣). و(العُدُول النَّحويّ في ضوءِ القِرَاءاتِ القُرآنيَّة. سورةُ البقرة أنْمُوذجًا)، للباحث/ مثنى يوسف حمادة، منشور في مجلة الجامعة العراقيَّة، العدد(٥٢)، المجلَّد(١) ٢٠٢١م.

وصَرْفِيًّا: مثل:(دلالةُ العدولِ الصَّرفيّ في القُرآنِ والقِراءاتِ القُرآنيَّة في أبحاثِ الدكتور هادي نهر)، للباحِث/ حسين مزهر حمادي، منشور في مجلة أبحاث البصرة للعلومِ الإنسانيَّة، العدد(١) المجلد(٤٤) ٢٠١٩م. و(العدُول من الاسمِ إلى الصِّفةِ ومقاصده في قصَّائدِ ابنِ خفاجةَ الأندَلُسيّ)، للباحثة/ مريم أقرين، منشور في حوليات المخبر، جامعة محمد خيضر بشكرة، الجزائر، العدد(٥) ٢٠١٦م. و(ظاهرة العُدُول الصَّرْفِيّ في الأسماءِ عندَ ابنِ جنّي) للباحثة/ عزة معاوي عمر، منشور في مجلة العلوم الإنسانية، جامعة المرقب، كلية الآداب بالخمس، العدد(١٧) ٢٠١٨م. وهذه والدراسات السَّابقةُ بمحاوِرِها الثلاثةِ وما إليهَا لم تتقاطَعْ مع بحثي، اللهُمَّ إلا في المصْطَلحِ والحديثِ عن ماهِيَّتِه.

أمَّا الدراسةُ التِي تتقاطعُ بالفِعْلِ مع بحثي فهي دراسة الدكتور/ كمال سعد أبو المعاطي، وهي بعنوان(العُدُولُ عن الأصلِ في البِنيةِ العربيَّةِ. مظاهِرُهُ وأسبابُهُ)، منشورةٌ في مجلة كليَّةِ التَّربيةِ، جامعة عين شمس، العدد(١)، المجلد(٩) ٢٠٠٢م. رصدَ فيها مظَاهِرَ العُدُولِ، وحددها في: الإعلالِ، الإبدالِ، الابتداءِ، التَّخفيفِ، الإدغامِ، الإمالةِ، فتح عينِ المضارِع، حذفِ حركةِ عينِ الكلمةِ، ثمَّ أفردَ كلَّ مظهَرٍ منهَا بحديثٍ مُنْفَرِدٍ، ثمَّ عرَّجَ على أسبابِ العُدُولِ، وقسَمَها إلى صوتيَّةٍ

---

[١] ما أذكُرُهُ هنَا هو للتمثيل فقط، وإلا فهناك بحوثٌ أخرى جمعتُها في موضوعِ العُدولِ النَّحوي والصَّرفيّ، يضيقُ المقامُ عن حصرِها وتوصيفها، أفدت مِن بعضها في الحديث عن مصطلحِ العدول، وأخشى أنني أطلتُ أصلا فيما ذكرتُ من بحوثٍ ودراساتٍ.

وغير صوتيَّةٍ، وذكر المُشَاكلَةَ من الأسبابِ غيرِ الصَّوْتِيَّةِ، وهي التي يعني بها الصَّرفيون:(جَرَيَان البابِ على سَنَن واحدٍ)، ثم أشار في نهايةِ حديثِهِ عنها إشارةً خاطِفةً إلى موضوعِ البحثِ بنصٍّ نقله عن النَّاظِمِ –رحمه الله تعالى–. وبهذا يتقاطعُ البَحثانِ في بعضِ مظاهِرِ العُدُولِ، والتي كنتُ قدِ اقتصرتُ فيها على ما وردَ فيما استقريتُهُ من الأحاديثِ الشَّريفَةِ والآثار، وتختلفُ دراستي عنها بالدراسَةِ التَّطبيقيةِ، التي هي صلبُ الموضوعِ وعمادُهُ.

كما وجدتُ دراسةً أخرى تبدُو في ظاهِرِها متقاطِعةً مع موضوعِنا، وهي بعنوان(التحوّلاتُ البِنيويَّةُ في ألفاظِ الحديثِ الشَّريفِ. دراسة صرفية صوتيَّةً في صحيحِ الإمامِ البُخاريّ)، منشورة في مجلة الدراسات اللغوية والأدبية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، للباحث/ة الشفة حسين بابكر، العدد(٣)، المجلد(٢٠) ٢٠١٩م. وهي بعيدة كلَّ البُعدِ عن موضوعِ البحثِ، فقد كان البَاحِثُ يؤَصِّلُ لبعضِ الأبوابِ الصَّرفيَّةِ التي فيها تحوُّلٌ للبِنيةِ كالإعلالِ والإبدالِ والحذفِ والقلبِ المكانيّ وغيرها، مستدِلًّا لها بما ورد في صحيحِ الإمامِ البُخاريّ –رحمه اللهُ تعالى–.

منهجُ البحثِ:

اتَّبَعَ البحثُ المنهَجَ الاستقرائيَّ التَّحليليَّ، فبعدَ جمعِ المادَّةِ العلْميَّةِ من مُصنَّفاتِ شروحِ الحديثِ، والمعاجِمِ، وكتبِ النَّحو التي ألمحت إلى الظاهرة، والتي بلغتِ عشرينَ موضِعًا[(١)]، عرضتُ لكلِّ موضعٍ على حدة، مستقصيًا –حسبَ الوسعِ والطَّاقَةِ– كلَّ ما قيلَ فيهِ، وكنْتُ أصَدِّرُ الموضِعَ بنصِّ الحديثِ الشريفِ، ثمَّ أبيِّنُ موطِن الشاهِدِ فيهِ، ثمَّ أفصِّلُ بذكْرِ آراءِ العلماءِ إن وُجِد.

---

(١) أسقطتُ موضِعًا كنتُ أزمعْتُ أنْ أضِيفَهُ مِنْ بابِ تمَامِ الفائدةِ، لكن عدلتُ عنْ ذلكَ؛ لأنَّهُ من قولِ الإمامِ البُخاريّ، لا مِن قولِ النبيّ ولا أحدٍ منَ الصَّحابةِ، وهو قوله في الصَّحيحِ: "(بابُ التَّمَتُّعِ وَالإِقْرَانِ وَالإِفرَادِ بِالحَجِّ وفَسْخِ الحَجِّ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ هَدْيٌ)، قال العيني: "قَوْله: (والإقران) ، بِكَسْر الْهمزَة من أقرن بَين الْعمرَة وَالْحج، وَهُوَ أَن يحرم بهما بِأَن يَقُول: لبيْك بِعُمْرَة وَحجَّة مَعًا، وَهَكَذَا وَقع فِي رِوَايَة أبي ذَر، يَعْنِي بِكَسْر الْهمزَة فِي أَوله، قَالَ عِيَاض: وَهُوَ خطأ من حَيْثُ اللُّغَة .... يُقَال مِنْهُ: قرن، وَلَا يُقَال: أقرنَ" عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٩/ ١٩٥). قال الدَّمَامِينيّ: " قال الصفاقسي: الإقران غيرُ ظاهر؛ لأن فعله ثلاثي، وصوابه: "قرن". قال الزركشي: لم يُسمع في الحج أَقْرَنَ، ولا قَرَنٌ في المصدر منه، وإنما هو قِرانٌ مصدرُ قرنَ بين الحجِّ والعمرة: إذا جمعَ بينهما.

قلت: أراد تخطئة البخاري والصفاقسي جميعًا، ويحتمل أن يعتذر عن البخاريّ بقصد المشاكلة بين الإقران والإفراد نحو: "ارجِعْن مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ" مصابيح الجامع (٤/٨٥،٨٦).

خُطَّةُ البحثِ:

اقتضَت طبيعةُ البَحثِ أنْ يكونَ مِن مقدمةٍ ومبحثينِ وخاتِمةٍ:

المقدِّمَةُ: اشتملت على سببِ اختيارِ الموضوعِ، والدراساتِ السابقةِ، ومنهجِ البحثِ، وخطَّتِه.

المبحثُ الأوَّلُ: العُدُولُ والمشَاكَلَةُ(وَحَدِيثُ العُلَماءِ عنْهُمَا). وتحتهُ مطلبانِ:

المطْلَبُ الأَوَّل: العُدُولُ للمشاكَلة.(حقِيقَتُهُ. مظاهِرُهُ. شرْطُه. حُكْمُهُ. فائِدَتُه).

المطْلَبُ الثَّاني: المشاكَلةُ في البِنيةِ(حقيقَتُها. أنواعُها. مرَادِفَاتُها).

المبحثُ الثَّانِي: ما ورد مِن ألفاظ الحديثِ مَعْدُولًا للمُشَاكلةِ. وتحتهُ مطلبانِ:

المطلبُ الأوَّلُ: العدولُ في الصِّيَغِ.

المطلبُ الثَّانِي: العُدُولُ في الحُرُوفِ والحركَاتِ.

ثمَّ خاتِمةُ البحثِ متضمِّنةً نتائِجَهُ، ثمَّ فهرس المصادر والمراجع، ثمَّ الفهرس التفصِيليُّ للبحث.

والله أسأل أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن يغفر ما لم نقصده فيه من خَلَلٍ أو زَلَلٍ، وأنْ يَكُونَ إضَافةً نافعَةً لِلْمَكْتبةِ العَرَبيَّةِ. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

د/ هشام السعيد البلتاجي

المَبْحَثُ الأوَّلُ

العُدُولُ والمشَاكَلَةُ

(وَحَدِيثُ العُلَماءِ عنْهُمَا)

ويشتملُ على مطلَبَيْنِ:

المطْلَبُ الأَوَّل: العُدُولُ للمشاكَلة.

(حقِيقَتُهُ. مظاهِرُهُ. شرطُه. حُكمُهُ. فائدتُه).

المطْلَبُ الثَّاني: المشاكَلةِ في البِنيةِ(حقيقَتُها. أنواعُها. مرَادِفَاتُها)

المطْلَبُ الأول

العُدُولُ للمشاكَلةِ

(حقِيقَتُهُ. مظاهِرُهُ. شرطُه. حُكمُهُ. فائدتُه)

أولا: حقيقَةُ العُدُول:

تعريفُهُ لغةً: يقول ابنُ فارس:" الْعَيْنُ وَالدَّالُ وَاللَّامُ أَصْلَانِ صَحِيحَانِ، لَكِنَّهُمَا مُتَقَابِلَانِ كَالْمُتَضَادَّيْنِ: أَحَدُهُمَا يَدُلُّ عَلَى اسْتِوَاءٍ، وَالْآخَرُ يَدُلُّ عَلَى اعْوِجَاجٍ.

فَالْأَوَّلُ الْعَدْلُ مِنَ النَّاسِ: الْمَرضِيُّ الْمُسْتَوِي الطَّرِيقَةِ. يُقَالُ: هَذَا عَدْلٌ، وَهُمَا عَدْلٌ. وَالْعَدْلُ: الْحُكْمُ بِالِاسْتِوَاءِ. وَيُقَالُ لِلشَّيْءِ يُسَاوِي الشَّيْءَ: هُوَ عِدْلُهُ....، مَّا الْأَصْلُ الْآخَرُ فَيُقَالُ فِي الِاعْوِجَاجِ: عَدَلَ. وَانْعَدَلَ، أَيِ انْعَرَجَ"[١]. ومن الأصل الثاني يقولون: عَدَلَ عَنِ الشَّيْءِ يَعْدِلُ عَدْلًا وعُدولًا: حَادَ، وَعَنِ الطَّرِيقِ: جَارَ[٢]. وبتتبُّعِ استعمالات الجذرِ نجدهُا لا تَخْرُجُ عن الأصلينِ المذكورينِ، الاستواءُ والاستقامةُ حِسِّيَّةً كانَتْ أو معْنويَّةَ، والانْحِرافُ والميلُ عنِ الصوابِ، في المحسوساتِ والمعقولاتِ على السواء [٣].

امَّا فِي الاصطِلَاحِ فقد أُثِرَ عنِ عُلَمَائنا القدامَى تعريفاتٌ عِدَّة، منها ما ذكره أبو الفتح بقوله:" العدلُ ضربٌ من التَّصرُّفِ، وفيه إخراجٌ للأصلِ عن بَابِهِ إلى الفَرْعِ"[٤]، وقيل: "هُوَ أَن يُقام بِنَاء مقَام بِنَاء آخر من لَفظه فالمعدول عَنهُ أصلٌ للمعدول"[٥]. وغير ذلك من التعريفات التي تدور في فلك خروج الكلامِ عن ما يقتضيه القياس اللغوي بصفةٍ عامَّةٍ، والصرفيّ بصفةٍ خاصةٍ، حيث يعدِلُ أو يخرجُ مِن صيغةٍ إلى أخرى، أو من هيئةٍ إلى هيئة، أو مِن وزنٍ إلى وزنٍ.[٦]. وبذلك يكونُ العُدولُ اللغويُّ من الأصلِ الثاني الذي ذكرهُ ابن فارس.

---

[١] مقاييس اللغة (عدل) (٤/ ٢٤٦،٢٤٧)

[٢] انظر: لسان العرب (عدل) ٤٣٤/١١.

[٣] انظر: المحكم والمحيط الأعظم (عدل) ١١/٢ وما بعدها، تاج العروس (عدل) ٤٣٣/٢٩ وما بعدها.

[٤] الخصائص ٥٣/١. وانظُرْ: العدول عنِ الأصلِ في الكلمةِ التَّركِيبيّة ٨٣.

[٥] اللباب في علل البناء والإعراب ٥٠٢/١. وانظُرْ: العدول عنِ الأصلِ في الكلمةِ التَّركِيبيّة ٨٣.

[٦] انظر: المثل السائر ٢٩٤/١، ٢٩٣، همع الهوامع ٢٧٥/٣.

وكما عبَّر عنه العلماء القُدَامَى بالعدولِ، وبالعدلِ، عبروا عنه أيضا بمصطلحات أخرى نحو، الاتساع، والمجاز، والتصرف، والانحراف، والنقل، والخروج، والتجاوز، والانتقال، ومخالفة مقتضى الظاهر، والانعطاف، والتلوين[١].

أمَّا المُحدَثون فلم يبتعدوا عمَّا ذكرهُ القُدَماءِ، فداروا في تعريفهم له حيثُ دار أسلافُهُم، وسأنتَخِبُ تعريفَينِ من بابِ التمثيل، يقول الرَّافِعيُّ: "ومنها(أي من: مخالفَةَ ظاهِرِ اللَّفظِ) المحاذاةُ، وذلك: أن تجعل كلامًا بحذاءِ كلامٍ، فيؤتى به على وزنه لفظًا، وإن كانا مختلفين في أصل الوزن ...كقولهم: إنه ليأتينا بالغَدَايا والعَشَايا، فجمعوا(الغَداةَ) وهي من الواو على غَدَايا؛ محاذاة للفظ العشايا وهي جمْعُ العشية"[٢]. وقيل: "هو خروجٌ عنِ النَّمَطِ المتعارفِ عليهِ في النِّظامِ اللغويّ، أو ميلٌ عنِ النِّظامِ أو الأصلِ اللغويّ"[٣].

وقد تعددت مصطلحاتُ المُحدَثين أيضا في التعبير عنه، من نحو: المُحَاذاة، والانزياح، والتَّرخُّصِ والاختلال، والإطاحة، والمخالفة، والشناعة، والانتهاك، وخرق السنن، والتحريف[٤].

ثانيًا: مظاهر العدولِ عَنْ أصلِ البِنية للمشاكَلة[٥]:

أولا: العدول عن الحذفِ إلى الزيادة. مثال ذلك ما رويَ عن عليٍّ –رضيَ اللهُ عنْهُ– في حديثِ الظَّعينة: " لَتُخْرِجِنَّ الْكِتَابَ، أَوْ لَتُلْقِينَّ الثِّيَابَ"، بزيادةِ الياءِ في(تُلقِينَّ) مُشَاكلةً لـ(تُخْرِجِنَّ)، وحقُّها الحذف.

ثانيًا: العدول عنِ التَّذكيرِ إلى التَّأنيثِ، مثالُ ذلكَ قولُ النَّبيِّ –صلَى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ في حديثِ المواقيتِ: " هُنَّ لَهُنَّ وَلِكُلِّ آتٍ أَتَى عَلَيْهِنَّ"، حيث عدلَ عن(هُمْ)، والمرادُ أهل المواقيت، إلى(هُنَّ) الثانية. مشاكلةً لـ(هَنَّ) الأولى.

ثالثا: العُدُول عنِ التَّأنيثِ على التَّذكيرِ، مثالُ ذلكَ قولُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرٍ.... فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الرَّجُلُ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا وَنَعْلُهُ حَسَنًا"، حيث أَخْبَرَ عنِ النَّعلَ بالمذكَّر(حَسَنًا)، وحقُّها أن يُخبَرَ عنها بالمؤنَّثِ، مشاكلةً لـ(حسنًا) الأولى.

---

[١] انظر: العدول في صيغتي اسم الفاعل واسم المفعول ٢٧٩، ٢٨٠.

[٢] تاريخ آداب العرب ١٥١/١.

[٣] العدول عنِ الأصلِ بينَ المُشتقَّاتِ الصَّرفية ١٦، نقلًا عن الإعجاز الصرفي. وانظر تعريفات أخرى في: العدول في صيغتي اسم الفاعل واسم المفعول ٢٨١.

[٤] انظر: العدول بين الدراسات النحوية والأسلوبية ١٠٤، دلالة العدول الصرفي في القرآن والقراءات ٧٥.

[٥] رصدتُ هذهِ المظاهِرِ إجمالًا من خِلالِ ما حصرتُه استقراءً مِنْ أمثِلةِ الحديثِ النَّبويّ الشريفِ؛ ولذلك سأذكرُ المظْهَرَ مُقْتَرِنًا بمثالٍ واحِدٍ عليهِ، تارِكًا التَّفصيلَ والتَّحليلَ للفصلِ الثَّانِي –بإذنِ اللهِ.

رَابِعًا: العدول عنِ التَّصْحِيحِ على الإعلالِ: مثالُ ذلكَ قولُ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ "، حيثُ أعلَّ الواوَ في(موزوراتٍ)، فقلبها همزةً، وحقُّها أن تُصَحَحَ فلا تُقلَب مُشاكلةً لـ(مَأْجوراتٍ).

خامِسًا: العدولُ عن اللزومِ إلى التَّعَدِّي: مثالُ ذلك قوْلُ كَعْبِ بنِ مالكٍ –رضيَ الله عنْهُ–، وهو أَحدُ الثلاثةِ الذين خُلِّفوا، وتابَ اللهُ عليهِم: " .... فلَا يُكَلِّمُنِي أَحَدٌ مِنْهُمْ، وَلَا يُصَلِّي وَلَا يُسَلِّمُنِي"، حيثُ عدَّى(يُسَلِّم) بنفسه إلى المفعول، والأصل أن يتعدَّى بـ(على) مُشاكلة لـ(يكلِّمُنِي).

سادِسًا: العُدُول عن اسمِ الفَاعِلِ من الرُّبَاعِيّ إلى الثُّلَاثِيّ: مثالُ ذلك قولُ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّةِ، مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ وَهَامَّةٍ، وَمِنْ كُلِّ عَيْنٍ لامَّةٍ " حيثُ عدَل عن التَّعبيرِ باسمِ الفاعِلِ منَ الفِعلِ الرُّباعِيّ(مُلِمَّة) على القِياسِ، إلى التَّعبيرِ بالثُّلَاثِيّ منهُ(لَامَّة) مُشاكَلَةً لـ(هَامَّة).

سابِعًا: العدولُ عنِ التسهِيلِ إلى الهَمْزِ: مثالُ ذلك قولُ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَأَ إِلَّا إِلَيْكَ"، حيثُ همزَ (مَنْجَأَ)، وحقُّهُ التَّسهِيلُ، مشاكلةً لـ(مَلْجَأ).

ثامِنًا: العدول عنِ الهمزِ إلى التَّسهِيلِ، مثالُ ذلك قولُ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أَذْهِبِ الْبَاسَ رَبَّ النَّاسِ"، حيثُ سهَّل همزة " الْبَاسَ"، وأصلُهَا "البَأس"، بالهمز، مُشاكلةً لـ(النَّاسِ).

ثامِنًا: العدولُ عنِ السُّكونِ على الحركةِ: ، مثالُ ذلك قولُ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " فَإِنَّهُ يَجْلُو الْبَصَرَ وَيُنْبِتُ الشَّعَرَ "، حيثُ حرَّكَ العين من(الشَّعرِ)، وحقُّها التسكين، مشاكلةً لـ(البصَر).

تاسِعًا: العُدُول عنِ العَاقِلِ إلى غيرِ العَاقِلِ: مثالُ ذلك قولُ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " وَرَبَّ الْأَرَضِينَ وَمَا أَقَلَّتْ، وَرَبَّ الشَّيَاطِينِ وَمَا أَضَلَّتْ"، حيثُ عبَّرَ بـ(مَا) مع الشياطين، وحقها التعبيرُ بـ(مِن)، مشاكلةً لما قبلها.

عاشِرًا: العدول عنِ الإدغامِ إلى الفكِّ: مثالُ ذلك قولُ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " أيتكُنّ صاحبةُ الجملِ الأدبَبِ، تخرج كِلابُ حَوْأَبٍ"، حيثُ فكَّ في(الأَدْبَب) وحقُّهُ الإدغامُ، مَشَاكَلَةً لـ(حوأب).

حادي عشَر: العدُول عن الفتْحِ إلى الضَّمِّ، مثال ذلكَ قولُ ابنِ مسعودٍ –رضِيَ الله عنهُ–: " فأخذني ما قَدُمَ وما حَدُث"، حيثُ ضمَّ العينَ في(حدُث)، وحقُّها الفتحُ مشاكلةً لضم العينِ في(قدُمَ).

ثانِي عشر: العُدُولُ عنِ اسمِ المفعولِ إلى اسمِ الفَاعِلِ: مثالُ ذلكَ مَا رُوِيَ عنِ " عَنِ الْحَكَمِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بَعَثَ عُثْمَانَ بْنَ حُنَيْفٍ فَمَسَحَ السَّوَادَ فَوَضَعَ عَلَى كُلِّ جَرِيبٍ عَامِرٍ أَوْ غَامِرٍ .."؛ حيثُ عبَّرَ بـ(غامرٍ)، وحقُّهُ(مغْمُور) مشاكلةً لـ(عامر).

ثالث عشر: العُدُولُ عنْ جمعِ السَّلَامةِ إلى التَّكسيرِ: مثالُ ذلك قولُ النَّبيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " مَرْحَبًا بالْقَوْمِ أَوْ بِالْوَفْدِ، غَيْرَ خَزَايَا، وَلا نَدَامَى "؛ حيثُ عبَّرَ بـ(ندَامَى) مُكَسَّرًا، وحقُّهُ السلامة(نادِمِين) مشاكلةً لـ(خَزَايَا).

شرْطُ العُدُولِ للمُشَاكَلَةِ:

العدولُ –كما سلفتِ الإشارةُ– لابدَّ له من طرفين، معدولٍ عنْهُ –وهو الأصلُ–، ومعدولٍ إليه –وهو الفرعُ، وكذلك المشاكلة، لابُدَّ لها أيضا مِن طرفين، فَمَعْنَى قَوْلِك: شاكل الشَّيْءُ الشَّيْءَ: أَنه أشبهَهُ فِي شمائِلِهِ[١]، فكلاهُما لا يصِحُّ مِن واحدٍ؛ ولذلك كانَ منَ الطَّبَعِيِّ أنْ ينُصَّ العُلماءُ على أنَّ العُدُولَ للمُشَاكلةَ لابدَّ فيهِ من اقترانِ المُشاكَلُ بالمُشَاكِلِ، ألحَّ العلماءُ كثيرًا على هذا الشرطِ؛ بحيثُ لا يصِحُّ العدولُ إلا بهِ.

وهذهِ جملةٌ منَ النُّصوصِ للُغويين ونحويين ومُحدِّثين التي تؤَكِّدُ ذلك:

–قال ابنُ قتيبةَ وغيرُهُ: "قالَ الفَرَّاءُ وَغيرُهُ: العربُ إذا ضمَّتْ حرفًا إلى حَرْفٍ فربما أجْروهُ على بِنْيَتِه، ولَوْ أفْرَدُوا لتركُوهُ على جهَتهِ الأولى، من ذلك قولهم:" إنّي لا آتِيهِ بالغَدَايَا والعَشَايَا " فَجَمَعُوا الغَداةَ: غَدَايا، لما ضُمَّتْ إلى العَشَايَا"[٢].

–وقال ابنُ مالِك: ". وكما حملت على الخروج من وزن الكلمة إلى غيره، كقول العرب: أخذه ما قَدُم وما حدُث، وهَنَاه ومرَأه، وفعلته على ما يسُوءُك وينُوءُك. ولا يقولون في الإفراد إلا: حدَث، وأمرأه، وأناءهُ يُنِينُه"[٣].

–وقال السمين الحلبي: " ويقال: هَنَأني الطعامُ ومَرَأني، فإن أفردت "مَرَأني" لم يُسْتعمل إلا رباعياً فتقول: "أَمْرأَني"، وإنما استُعمل ثلاثياً للتشاكلِ مع "هَنأَني"، وهذا كما قالوا: "أَخَذَه ما قَدُم وما حَدُث"، بضم دال "حدُثَ" مُشاكلةً لـ "قَدُم"، ولو أُفرد لم يستعمل إلا مفتوحَ الدَّال"[٤].

–وقال النووي: " وَمِنْهُ قَوْلُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ أَتْبَعَ مَأْزُورَاتٍ لِمَأْجُورَاتٍ وَلَوْ أَفْرَدَ وَلَمْ يَضُمَّ إِلَيْهِ مَأْجُورَاتٍ لَقَالَ: مَوْزُورَاتٍ، كَذَا قَالَهُ الْفَرَّاءُ وَجَمَاعَاتٌ "[٥]. وغير ذلك مما يعزُّ على الحصرِ[٦].

---

[١] الفروق اللغوية ١٥٥.

[٢] إكمال المعلم بفوائد مسلم ٢٣٠/١، وانظر: عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد (٢/ ١٤١).

[٣] شرح التسهيل لابن مالك (١/ ١٣١)، وانظر: تمهيد القواعد (١/ ٤٧٥).

[٤] الدر المصون ٥٧٩/٣.

[٥] شرح النووي على مسلم (١/ ١٨٧).

[٦] انظر على سبيل المثال: إسفار الفصيح (٢/ ٩٢١)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١/ ٣٠٦)، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١/ ٧٢،٧١)، الاقتضاب في غريب الموطأ (٢/ ١٨٩).

حكمُ العدُولِ عنْ أصلِ البِنية للمُشَاكَلةِ:

بعدَ استقراءِ حدِيثِ العُلماءِ –نحويين ولُغَوِيّين وشُراحٍ للحديثِ– عن(الخروجِ عنْ أصلِ البِنيةِ للمُشاكلةِ) يرصدُ البحثُ عدةَ نِقاطٍ، أهمُّها:

أولًا: أنَّهم وصفوا ذلك بالكثير الشائع والمُطَّرِد، يقولُ ابنُ جِنّي :" فهذا مذهبٌ مطَّرِدٌ في كلامِهِم ولُغَاتِهم، فاشٍ في مُحَاوَرَاتِهم ومخاطباتهم، أنْ يَحملُوا الشيءَ على حُكْمِ نَظيرِهِ؛ لِقُربِ ما بينهُما، وإن لمْ يكُن في أحدهما مَا في الآخَرِ ممَّا أوجبَ له الحكم"[١]، وقال ابنُ مالك: "، والخروج عن الأصل لقصد المشاكلة كثير، ومنه ..... ونظائر ذلك كثيرة"[٢] . وقال أبو الربيع الطوفي :" والحذف ونحوه للازدواج كثير في كلام العرب"[٣]، وقال السيوطي: " ونظائر ذَلِك فِي الحَدِيث وَالْكَلَام الصَّحِيح كثير لَا يُمكن استيعابه"[٤].

ثانِيًا: أنَّهُم وصفُوه بالفصاحةِ، فلا يعني خروجُه عن أصلِ وضعِهِ اللغويّ أنه مرذولٌ متروك، كيف وقد جاء في أفصحِ النُّصوصِ وأجَلِّهَا، القرآنِ الكريمِ[٥]، يقول النووي: " وَهَذَا الْإِتْبَاعُ كَثِيرٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَهُوَ مِنْ فَصِيحِهِ"[٦]، وقال الطاهر بن عاشور: " وَالْمُزَاوَجَةُ طَرِيقَةٌ فِي فَصِيحِ الْكَلَامِ"[٧]، بل بل يحافظون عليه في حديثِهِم، يقول ابنُ سيده: " وهذا واسعٌ كثيرٌ في كلامِ العرب يُحافِظون عليه ويَدَعُون غيرَه إليه"[٨].

ثالثًا: أنَّهم ينبهونَ دائمًا على أنَّه خارج عن الأصلِ، مخالفٌ للقياس، يقول ابن درستويه: إنه " ضرب من النظم والتأليف والسجع، يستعمله الخطباء والبلغاء؛ طلباً للوزن، وترتيباً للمنطق، فإنما

---

[١] المنصف ١/١٩١.

[٢] شواهد التوضيح والتصحيح (ص: ١٣٢)، وانظر: عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد (٢/ ٢٩).

[٣] التعيين في شرح الأربعين ٧٨.

[٤] همع الهوامع (٣/ ٢٩١).

[٥] عولِج هذا تحت ما يسمى بتناسب الفواصل القرآنية، والذي من أجله عُدِل عن أصل الصيغة بالحذف، أو الزيادة، أو التغيير، أو التناوب، وعن أصل التركيب بالحذف، أو التقديم، أو التأخير، أو غيرها من المظاهر. انظر في ذلك: دلالات العدول عن أصل الصيغ الصرفية في الفواصل القرآنية د / عصام عبد المنصف أحمد، تناسب رؤوس الآي وأثره النحوي والصرفي د/ سليمان بن عبد الله النتيفي.

[٦] شرح النووي على مسلم (١/ ١٨٧)، وانظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٣/ ٢١٢).

[٧] التحرير والتنوير (٢٩/ ٣٧٨).

[٨] المحكم والمحيط الأعظم (رشد) (٨/ ٢٧).

هذا انتقال عن الأصل، وعدول عن الصواب؛ لعارض من العوارض"[١]. والعرب " قد يُؤْثِرُون المُحاكاةَ والمُناسبةَ بين الألفاظ تاركينَ لِطَرِيقِ القِياسِ"[٢].

وبعدُ فإنَّ الحُكمَ بالكَثرةِ مع مخالفةِ القياس تردَدَ في كُتُب النَّحويين غير مرةٍ، مثال ذلك ما ذهب إليه الجمهور من وقوع المصدرِ نعتًا، فمع كثرةِ وروده عن العرب كما قال المصنِّف –رحمه الله تعالى –: " ونعتوا بمصدرٍ كثيراً"[٣]، إلا أنهم نبهوا أنَّ ذلك سماع يُقصر على مَحَلِّه[٤].

فائِدَةُ العُدُولِ للمُشاكَلةِ:

من خلالِ الشواهِدِ الحديثيةِ المَحَلَّلَة في الفصلِ الثاني تبدَّى –من خلالِ المنقولِ عنِ العُلَماءِ– أنَّ الفائدة الأهمَّ التي تؤولُ إليها ظاهرَةُ العدولِ للمشاكَلةِ فائدةٌ لفظيَّةٌ محضَةٌ، تدورُ بينَ أمْرَينِ: الخفَّةِ، وتحسينِ اللَّفظِ. قال ابنُ الجَوْزِي: " وَقَالَ ابن الْأَنْبَارِيّ: "وَقَالَ:(لَامَّةٌ) لِيُؤَاخِيَ لَفْظَ هَامَّةٍ؛ لِكَوْنِهِ أخف على اللِّسَان"[٥]، قال ابنُ حجَرٍ: " وَقَالَ:"لَامَّةٌ"؛ لِيُؤَاخِيَ لَفْظَ هَامَّةٍ لِكَوْنِهِ أخف على اللِّسَان"[٦]، وقال العيني:" كَانَ الأَصْلُ فِي "وَلَا ندامَى": نادِمِينَ، وَلكنَّه أُتبِع "خزايا"؛ تحسينا لِلْكَلَام"[٧]، وأخيرًا يقول المُلا علي القاري: "وَلَعَلَّ وِجْهَةَ(يعني فتح العينِ من(الشَّعَر) مُرَاعَاةُ لِفْظِ(الْبَصَرِ)، وَهُوَ مِنَ الْمُحَسِّنَاتِ اللَّفْظِيَّةِ الْبَدِيعِيَّةِ وَالْمُنَاسِبَاتِ السَّجْعِيَّةِ"[٨].

ولستُ أنْكرُ أنَّ هذا العدول لأجلِ المشاكلةِ أمرٌ مؤثِّرٌ فِي اعْتِدَالِ نَسَقِ الْكَلَامِ، وَحُسْنِ مَوْقِعِهِ مِنَ النَّفْسِ –تَأْثِيرًا عَظِيمًا[٩]، لكنَّ خلُوَّهُ من الأغراضِ المعنويَّةِ والبلاغِيَّةِ بالكُلِّيَّةِ أمرٌ لا تستريحُ إليهِ النَّفس؛ قال صاحبُ الأطول: " ومن هذا ظهر أيضا تأثيرُ المشاكلةِ[١٠] في المعْنى، واضمَحَلَّ ما يوسوس في صُدُورِ القَاصِرين أنه لا يتجاوز تحسينُ المشاكلة الألفاظَ"[١١].

---

[١] تصحيح الفصيح وشرحه (ص: ٣٧).

[٢] المحكم والمحيط الأعظم (رشد) (٨/ ٢٧).

[٣] الفية ابن مالك ٤٥

[٤] انظر قول الجمهور مع خلاف العلماء في قياسيته في: المقاصد الشافية ٦٤٣/٤ وما بعدها.

[٥] كشف المشكل من حديث الصحيحين (٢/ ٤١٥).

[٦] فتح الباري لابن حجر (٦/ ٤١٠).

[٧] عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١/ ٣٠٦)، وانظر: إرشاد الساري (١/ ١٤٥).

[٨] مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٧/ ٢٨٣٩)، وانظر: تحفة الأحوذي (٥/ ٣٦٥).

[٩] البرهان في علوم القرآن ٥٤/١.

[١٠] وحديثه هنا –لاشكَّ– في المُشاكَلَةِ البلاغيَّةِ، وذكرتُها هنا استئناسًا.

[١١] الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم ٣٨٩/٢.

وقد نقلَ الجاحِظُ عن بِشرِ بنِ المعتمِر قولَهُ: " ينبغي للمتكَلِّمِ أن يعرفَ أقدارَ المعاني، ويوازنَ بينها وبين أقدارِ المستمِعين، وبين أقدارِ الحالاتِ، فيجعل لكلِّ طبقةٍ من ذلك كلامًا، ولكلِّ حالةٍ من ذلك مقامًا، حتى يقسمَ أقدارَ الكلامِ على أقدارِ المعَاني، ويقسمَ أقدارَ المعاني على أقدارِ المقامات، وأقدارَ المستمعين على أقدارِ تلك الحالاتِ"[١]. فإذا كانَ هذا وصفَ البلاغيينَ للكلامِ في مُطلَقِهِ، فكيفَ بحديثِهِ –صلى اللهُ عليهِ وسلَّمَ–، وإذا كانَ الأصلُ في الكلامِ أنْ يأتيَ موافقًا لمقتضى الظَّاهِرِ، فإنَّ ورودَهُ على خلافِ الأصلِ لابُدَ وأنْ يكونَ لمقاصِدَ واعتباراتٍ يرمي إليها البليغُ، مُرَاعاةً لمقتضى الحالِ، ومن الأحوالِ المؤثِّرةِ في خروجِ البليغ عن مقتضى الظَّاهِرِ حالُ المُخاطبِ، بل لعلَّهُ أبرزَ الأحوالِ المؤثِّرةِ في المخالفةِ والعدولِ عنِ الأصلِ، وفي الخطابِ النَّبويِّ جملةٌ من الأحاديثِ خرجت على خلاف ما يقتضيهِ الظَّاهر، في أبوابٍ شتَّى، في أضربِ الخبرِ، الالتفات، الإظهارُ والإضمارُ، التغليب، وغيرِها[٢]، تناولَها البلاغيونَ بالبحثِ والدَّرسِ؛ لاستخراجِ المكنوناتِ واللطائفِ التي تستبطنُ النَّصَّ النَّبَوِيَّ، وتزيح الحُجُبَ المعنويَّةَ التي مِنْ أجلِها كانَ الخروجُ على مُقتضَى الظَّاهِرِ.

ولهذا واتِّساقًا مع المسارِ البلاغيِّ في تلكَ المواطِنِ أرى أنَّ العدولَ لأجلِ المُشاكَلةِ اللَّفظيةِ قد اكتَنَفَت شواهدَه بعضُ الأغراضِ المعنويَّة التي راعاهَا القائلُ –صلى اللهُ عليهِ وسلَّمَ– وأصحابُه فيمَا جمَعَهُ البحثُ من الحديثِ والأثر؛ ممَّا مِن شأنِهِ أنْ يوافِقَ الحالَ المقالُ.

–من ذلك مثلاً[٣] قولُه –صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ–" وَرَبَّ الشَّيَاطِينِ وَمَا أَضَلَّتْ"، والتعبير بغيرِ العاقِلِ فيما حقُّه التعبيرُ بالعاقِلِ؛ تنبيهًا منهُ على أنَّ المُضَلِّين الذينَ حادُوا عنِ الجادَّةِ واتَّبَعُوا هواهُم وشياطينَهم لا يُمْكِنُ بحالٍ أنْ يكونُوا في مصافِّ العُقلاءِ، الذين يحرِصُونَ على ما ينفَعُهُم في الدُّنيا والآخرةِ، وأيُّ مفسدةٍ أعظمُ مِنْ تِلكَ التي تنتهِي بالإنسانِ إلى الدَّرْكِ الأسفلِ من النَّار؛ ولذلك نجدُ التَّعبيرَ القُرآنيَّ يصفُ بعضَ أصحابِ السَّعيرِ بقولِهِ: " لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ"[٤]. فنفى عنهم كُلَّ صفاتِ العُقلاءِ، ونزلَ بِهِم عنْ درجةِ البشريَّة إلى درجةِ البهيميةِ، بل بالغَ بجعلِهِم أشدَّ سوءًا وضَلالًا.

---

[١] البيان والتبيين ١/٣٨،٣٩.

[٢] انظر تفصيل ذلك في: رعاية حال المُخاطبِ في أحاديثِ الصَّحيحين. دراسة بلاغية تحليلية ٥٤٥،٥٤٦.

[٣] اقتصرْتُ في حديثي على هذهِ الأمثلةِ الأربعةِ خوفًا أن نبتَعِدَ عن أصلِ الفِكرةِ، أو أن يتحوَّلَ إلى حديثِ بلاغةٍ يخرجُ بِنَا عنِ التَّخصُّصِ.

[٤] الأعراف ١٧٩.

-ومنه أيضا قوله -صلى اللهُ عليهِ وسَلَّمَ- ""فَارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ"، للنِّسوةِ اللائي كُنَّ يتَّبِعنَ جنازةً؛ خلافًا للسُّنَّةِ في ذلكَ، فحكمَ عليهِنَّ بعد انتفاءِ وجوهِ النفعِ عنهنَّ، بأنَّهنَّ لن يحملنَهُ، ولَنْ يغسِلنَهُ، ولَنْ يدْفِنَّهُ، ولن يحثينَ عليهِ التُّرابَ، وانتزَعَ منهُنَّ الإقرارَ بذلكَ: "قلن: لا"، فكانَ جزاؤهنَّ الوِزرَ وانتفاءَ الأجرِ، مُعَبِّرًا عَن ذلكَ بمَا يخالفُ أصلَ البِنيَةِ، فعدَلَ عنْ الواوِ في(مَوْزُراتٍ) إلى الهمزةِ في(مَأْزُوراتٍ)؛ ليوافِقَ مقالُهُ حالَهُنَّ الذي هو أيضًا على خلافِ الأصلِ، كما يمكنُ القوْلُ أيضا بأنَّ التَّعبيرَ بالهمزةِ -وهي من الحروفِ القويَّةِ-، دونَ الواوِ -وهي منَ الحُرُوفِ الضعيفةِ، يعطي للمعنى قوةً، وللحُكمِ عليهِنَّ شِدَّةً تُسهِمُ في ارتداعِهنَّ وارتداعِ غيرِهنِّ عن مثلِ هذا الفِعلِ، وذلك من بابِ إمساس الألفاظ أشباه المعاني، الذي نبَّه إليه علماؤنا[١].

-ومنهُ حديثُ: " الرَّجُلُ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا وَنَعْلُهُ حَسَنًا"، خطابًا من الصَّحَابَةِ -رضوانُ اللهِ عليهِم أجمعينَ-، بعدَ صدمَتِهِم عندَ سماعِ قولِهِ: " لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرٍ"، ظانِّينَ أنَّ عنايَتَهُم الشّخصِيَّةَ بمظْهَرِهِم -والتِّي لا تَقِلُّ في الأهمِّيَّةِ بحالٍ عن العنايةِ بِمَخْبَرِهِم-ظنُّوا أنَّ ذلِك قد يُدْخِلُهم تحت مِقصَلَةِ الحُكْمِ النَّبَوِيِّ فِي صدرِ الحَدِيثِ " لا يدخلُ الجنَّةَ من كانَ في قلبِه مثقالُ ذرَّةٍ مِن كِبرٍ"، فكَانَتْ عِبَارَتُهُم التِي خرجُوا فيهَا عنْ قياسِ البِنيةِ؛ تعبيرًا عن حالِهم المُضطربةِ، ولَا شكَّ أنَّ الخوفَ الشَدِيدِ، كما الفرَحِ الشَّديدَ، والحُزْنِ الشَّديدَ، قدْ تخرجُ باللسانِ عنِ الأصلِ في البِنيةِ والتَّركيبِ مِن باب الرَّجُلِ الذي حكى عنه النَّبيُّ -صلى اللهُ عليهِ وسلَّمَ- أنَهُ قالَ: " ... اللَّهُمَّ أَنْتَ عَبْدِي، وَأَنَا رَبُّكَ. أَخْطَأَ مِنْ شِدَّةِ الْفَرَحِ "[٢].

-ومنه حديثُ: " أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بَعَثَ عُثْمَانَ بْنَ حُنَيْفٍ فَمَسَحَ السَّوَادَ فَوَضَعَ عَلَى كُلِّ جَرِيبٍ عَامِرٍ أَوْ غَامِرٍ حَيْثُ يَنَالُهُ الْمَاءُ قَفِيزًا أَوْ دِرْهَمًا"؛ حيثُ جاءَ التَّعبيرُ بـ(غامرٍ)، والأصلُ(مغمورٌ)، في وصفِ الأرضِ المُعَطَّلةِ عنِ الزَّرعِ والغَرْسِ، كما قالوا في تعريفِهَا: "مالمْ يُزرَعْ ممَّا يحتَمِلُ الزِّراعةَ، وأنَّهُ -رضيَ اللهُ عنهُ- فعلَ ذلكَ؛ لئلَّا يُقَصِّرَ النَّاسُ في المُزَارَعةِ"[٣]، فكانَ التَّعبيرُ بِمَا يخالفُ الأصلَ موافِقًا لحالِ الأرضِ التِّي أهملَها النَّاسُ، وتركُوها مغمورةً بالماءِ دونَ زِراعةٍ، على خلافِ ما ينبغي أن يكونَ.

إلى غيرِ ذلكَ ممَّا يُمْكِنُ أن يكونَ استنطاقًا للنصِّ في سياقِهِ الدَّاخِلِيِّ والخارجِيِّ، يُسهِمُ في تفسيرِ، أو محاولةِ تفسيرِ بعضِ الظَّواهِرِ اللُّغَوِيَّةِ تفسِيرًا دلالِيًّا يتخطَّى حدودَ اللفظِ إلى ما وراءَهُ، بشرطِ أنْ

---

[١] انظر تفصيلُ هذا البابِ بأمثلته في حديث أبي الفتحِ عنه في الخصائص ١٥٤/٢ وما بعدها، والذي نبه في صدر حديثِهِ على أنهُ موضع شريف لطيف، وقد نبَّه عليه الخليل وسيبويه، وتلقته الجماعة بالقبول له والاعتراف بصحته".

[٢] انظر: شرح السنَّةِ للبغويّ ٨٨/٥، باب التوبةِ.

[٣] انظر: الغريبين في القرآن والحديثِ ١٣٧٨/٤، تاج العروس (غمر) ٢٦٠/١٣.

يخرجَ التَّفسيرُ من دائرَةِ التكلُّفِ، وأنْ يتحمَّلَهُ اللفظُ، وبذلكَ يخرجُ كلامُ المصدوقِ –صلى اللهُ عليهِ وسلَّمَ– منْ أنْ تكونَ زينةُ اللفظِ –وهي مطلوبةٌ مرغوبةٌ–هدفَهُ الأولَ، فإنَّ " العرب كما تُعنى بألفاظِهَا فتصلِحهَا وتهذبها وتراعِيها، وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة، وبالخطب أخرى، وبالأسجاع التي تلتزمها وتتكلف استمرارها، فإن المعاني أقوى عندها وأكرم عليها وأفخم قدرًا في نفوسها"[١].

ولستُ أدَّعي أنَّ ما ذكرتُ مِن مناسبَاتٍ معنويَّةٍ هيَ بالقطعِ ما قُصِدَ إليهِ، بقدرِ ما هي محاولةٌ – كما أسلفتُ– للوقوفِ على ما يُمكِنُ أنْ يكونَ تأويلًا مقبولًا مستساغًا للظاهِرَةِ اللفظيةِ.

وأختمُ حديثي مستعيرًا قولَ العلامةِ الشيخ محمد دِرَاز: " وخُذْ نفسَك أنت بالغوصِ في طلبِ أسرارِهِ البيَانيَّةِ[٢] على ضوءِ هذا المِصْباحِ، فَإنْ عَمِيَ عليك وجهُ الحكمةِ في كلمة منه أو حرفٌ، فإياك أن تعجلَ كما يعجلُ هؤلاء الظانون؛ ... ثم إيَّاك أن تركنَ إلى راحةِ اليأسِ فتقعدَ عن استجلاءِ تلك الأسْرَارِ قائلًا: أينَ أنَا مِنْ فُلانٍ وفلانٍ؟ ....فجِدَّ في الطلبِ وقُلْ: ربِّ زدني عِلمًا، فعسى اللهُ أن يفتحَ لك بابًا من الفَهمِ، تكشف به شيئًا مما عمي على غيرك. و" اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ "[٣][٤].

---

[١] الخصائصُ ٢١٦/١، باب (في الردِّ على من ادَّعى على العربِ عنايتَها بالألفاظِ وإغفالها المعاني).

[٢] بالطبعِ هو يتحدَّثُ هنا عنِ القرآنِ الكريمِ، وقد أتيتُ به هنا مشاكلةً.

[٣] البقرة ٢٥٧.

[٤] النَّبأ العظيم ١٦٥.

المَطْلَبُ الثاني

المشاكَلةِ في البِنيةِ

(حقيقَتُها. أنْوَاعُهَا. مرادِفَاتُها)

*حقِيقَةُ المُشَاكلةِ:

أولًا: تعريفُهَا في اللُّغَةِ:

يقولُ ابنُ فارِسٍ: " الشِّينُ وَالْكَافُ وَاللَّامُ مُعْظَمُ بَابِهِ الْمُمَاثَلَةُ. تَقُولُ: هَذَا شَكْلُ هَذَا، أَيْ مِثْلُهُ. وَمِنْ ذَلِكَ يُقَالُ أَمْرٌ مُشْكِلٌ، كَمَا يُقَالُ أَمْرٌ مُشْتَبِهٌ، أَيْ هَذَا شَابَهَ هَذَا"[١]، والشَّكْلُ، بِالْفَتْحِ: الشِّبْه والمِثْل، وَالْجَمْعُ أَشْكَالٌ وشُكُول، وَقَدْ تَشَاكَلَ الشَّيْئَانِ وشَاكَلَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صاحبَه، والمُشَاكَلَة: المُوافَقة، والتَّشَاكُلُ مِثْلُهُ[٢].

وجاءَ أيضًا: المُضَاهَاةُ مشاكَلَة الشَّيْءِ بِالشَّيْءِ، وَرُبَّمَا هَمَزُوا فِيهِ. وضَاهَيتُ الرجلَ: شاكَلْتُه، وَقِيلَ: عارَضْتُه. وَفُلَانٌ ضَهِيُّ فلانٍ أَي نظيرُه وشَبيهُه[٣]، والمُناسَبةُ: المُشَاكَلَةُ ، يقالُ: بَين الشَّيْئَين مُنَاسَبَةٌ وتَنَاسُبٌ: أَي مُشَاكَلَةٌ وتَشَاكُلٌ، وَكَذَا قَوْلهم: لَا نِسْبَةَ بينَهمَا، وَبَينهمَا نِسْبَةٌ قَرِيبةٌ[٤]. والمشَاكِلُ من الأمورِ: مَا وَافَقَ فَاعِلَهُ ونَظِيرَهُ[٥].

فالمعاني التي يدور فيها الجذر(ش ك ل) تتمحورُ حول: المماثلة، والمضاهاة، والمشابهة، والمناسبة، وكلها قريبة الدلالة.

ثانيًا: تعريفها في الاصطلاح:

يُمْكِنُ تعريفُ المُشاكَلةُ فِي البِنيةِ[٦] مِنْ خلالِ الأمثلةِ التِي حلَّلَها البحثُ بأنَهَا: إلحاقُ بِنيةٍ بأُخرَى بتغيِيراتٍ تلحَقُ إحْدَاهَا(زيادةٍ، أو حذفٍ، أو إعلالٍ، أو إبدالٍ، أو غيرِ ذلك)، فتُخرِجهَا عن أصلِ وضعِها؛ لغرضٍ لفظيٍّ أو معنويٍّ.

---

[١] مقاييس اللغة (شكل) (٣/ ٢٠٤).

[٢] انظر: المحكم والمحيط الأعظم (٦/ ٦٨٥)، لسان العرب (١١/ ٣٥٦،٣٥٧)، كلاهما في مادة (شكل).

[٣] لسان العرب (ضها) (١٤/ ٤٨٧)، وانظر: كتاب الأفعال لابن القطاع ٢/٢٤٣.

[٤] تاج العروس (نسب) (٤/ ٢٦٥).

[٥] تهذيب اللغة (شكل) (١٠/ ١٧).

[٦] أمَّا المُشَاكَلةُ البَلاغيَّةُ فهي: ذكر الشَّيْء بِلَفْظ غَيره لوُقُوعه فِي صحبته تَحْقِيقا، أَو تَقْديرا. انظر: مفتاح العلوم (ص: ٤٢٤)، الإيضاح في علوم البلاغة ٣٢٧.

أنْواعُ المُشَاكَلَةِ فِي البِنْيَةِ:

يقولُ ابنُ يَعِيش: " والمشاكلةُ بين الألفاظ من مطلوبِهم"(١)، أي مِنْ مطْلُوبِ العرَبِ في كَلَامِهِم، وهُمْ يُؤثِرُونَ المشاكلةَ على غيرِهَا(٢)، وقدْ عقدَ ابنُ جنّي بابًا خصَّهُ بذلِكَ فقالَ: " بابٌ في حملِ الشيءِ على الشيءِ مِنْ غيرِ الوَجْهِ الذي أعْطِيَ الأوَّل ذلك الحكمَ"(٣)، ثُمَّ علَّل لذلك بـ "كثرة هذه اللغة، وسعتها، وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها، والتركح في أثنائها؛ لما يلابسونه ويكثرون استعماله من الكلام المنثور والشعر الموزون والخطب والسجوع؛ ولقوة إحساسهم في كل شيء شيئًا، وتخيلهم ما لا يكاد يشعر به من لم يألف مذاهبهم"(٤). ومشاكَلَتُهمُ للأبْنِيَةِ بطريقينِ:

أحدهما: مُشَاكَلَة اللاحِقِ للسَّابقِ، وهو الأكثر عددًا، ومنه حديث: " لَتُخْرِجِنَّ الْكِتَابَ، أَوْ لَتُلْقِينَّ الثِّيَابَ"، وحديث: " الرَّجُلُ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا وَنَعْلُهُ حَسَنًا"، وحديث: " لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ"، وحديث: " فلَا يُكَلِّمُنِي أَحَدٌ مِنْهُمْ، وَلَا يُصَلِّي وَلَا يُسَلِّمُنِي"، وحديث: " مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ وَهَامَّةٍ، وَمِنْ كُلِّ عَيْنٍ لامَّةٍ".

والآخَر: مُشَاكَلة السَّابِقِ للاحِقِ: ومنهُ حدِيث: "" فَارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ "، وحديث: ""أَذْهِبِ الْبَاسَ رَبَّ النَّاسِ"، وحديث: " فَإِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ فَهَنَّاهُ وَمَنَّاهُ"، وحديث: " أيتكُنّ صاحبةُ الجملِ الأدبَبِ، تخرج كِلابُ حَوْأَبٍ".

المصطلحاتُ المُقَارِبةُ للمُشَاكَلةِ:

عبَّرَ العُلَمَاءُ عنِ المُشاكَلَةِ بِعِدَّةِ مُصْطَلحاتٍ يرصُدُ البحثُ أهمَّهَا في السطورِ القادِمة(٥):

١-الإتباع: يقولُ الكفوي: " والإتباع: هُوَ أَن تتبع الْكَلِمَة على وَزنهَا أَو رويها إشباعا وتوكيدا حَيْثُ لَا يكون الثَّانِي مُسْتَعْملا بِانْفِرَادِهِ فِي كَلَامهم، وَذَلِكَ يكون على وَجْهَيْن: .. وَاتِّبَاع ضمير الْمُذكر بضمير الْمُؤَنَّث كَحَدِيث " وَرب الشَّيَاطِين وَمَا أضللن "، وَاتِّبَاع كلمة فِي ابدال الْوَاو فِيهَا همزَة لهمزة فِي أُخْرَى كَحَدِيث: " ارْجِعْنَ مَأْزُورَات غير مَأْجُورَات "، وَاتِّبَاع كلمة فِي ابدال واوها بِالْيَاءِ للياء فِي أُخْرَى كَحَدِيث: " لَا دَريت وَلَا تليت "(٦).

---

(١) شرح المفصل (٥/ ٢٠٤).

(٢) انظر: التذييل والتكميل (٨/ ١٤٥).

(٣) الخصائص ٢١٤/١.

(٤) الخصائص ٢١٦/١.

(٥) سأكتفي في التدْليلِ على المُصطَلَحِ بنقلٍ واحدٍ لأحدِ العُلماء، لُغَوِيًّا كانَ أو نحويًّا، او من شُرَّاحِ الحَديثِ. مع التَّعبير عنْ كُلّ مصطلحٍ بالمصدر، وإن عبَّر صاحبُ النَّصّ بالفعل؛ جريًا على سنَّةٍ واحدة.

(٦) الكليات ٣٥.

٢-**المواخاة.** يقولُ بدرُ الدِّينِ العينِي: "و(البَاس) الْهمزَة فِي الأَصْل فحذفت للمواخاة"[١].

٣-**المجانسة:** يقول ابنُ مكِّي الصّقلّي: " فأما قول: جعله الله فالا لا يفيل، أي لا يخيب، فعلى تسهيل الهمزة، ليتجانس الكلام، كما قالوا: جئته بالغدايا والعشايا، وارجعن مأزورات غير مأجورات"[٢].

٤-**المُعَادَلة:** يقولُ الحَرِيري: " إِلَّا أَنه صلى الله عَلَيْهِ وَسلم قصد أَن يعادل بِلَفْظ مَأْزُورَات لفظ مَأْجُورَات"[٣].

٥-**المُوَازَنة:** يقول الحريري: " وَأَن يوازن بِلَفْظ لَامة لفظتي تَامَّة وهَامة"[٤].

٦-**المُسَاوَاة:** يقولُ ابنُ درستويه: "، ولكنَّهُ دليلٌ على أنَّهُ اختارَ الألفَ للتسويةِ بينَ(مأزوراتٍ) وبين ما بعده وهو(مأجوراتٍ)[٥].

٧-**المُحَاكَاة:** يقول ابنُ سيدَه: " أعْنِي أنَّهم قد يُؤْثِرُون المُحاكاةَ والمُناسبةَ بين الألفاظِ، تاركينَ لِطَرِيقِ القِياسِ ،كقَوْلِه عليه السلام: "ارْجِعْنَ مَأْزُوراتٍ غيرَ مأْجُوراتٍ"[٦].

٨-**الائتلاف:** يقول ابنُ منظورٍ: " وَقَدْ قِيلَ: مأْزور غَيْرُ مأْجور، لَمَّا قَابَلُوا الْمَوْزُورَ بالمأْجور قَلَبُوا الْوَاوَ هَمْزَةً ليأْتلف اللَّفْظَانِ"[٧].

٩-**المزاوجة، أو الازدواج:** يقولُ المُلَّا علي القاري: "(وَلَا نَدَامَى) : جَمْعُ نَدْمَانَ بِمَعْنَى نَادِمٍ، أَوْ جَمْعُ نَادِمٍ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، إِذْ قِيَاسُهُ:(نَادِمِينَ) ازْدِوَاجًا لِلْخَزَايَا"[٨].

١٠-**المقابلة:** يقول ابن قتيبة: " أَحْسبهُ بني على فَاعل ليقابل بِهِ العامر وَقد خبرتك انهم يوازنون الشَّيْء بالشَّيْء إِذا كَانَ مَعَه كَقَوْلِهِم: إِنِّي لآتيه بالغدايا والعشايا"[٩].

١١-**الموافقة:** قال ابنُ الجوزي: " وَقَالَ ابْن الْأَنْبَارِي: وَإِنَّمَا قَالَ(لَامَّةٍ) وقياسُها مُلِمَّة؛ ليُوَافق لفظ(هَامَّة)، فَيكون ذَلِك أخف على اللِّسَان"[١٠].

---

(١) عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢١/ ٢٦٨)، وانظر: التيسير بشرح الجامع الصغير (٢/ ٢٣٤).

(٢) تثقيف اللسان وتلقيح الجنان (ص: ١٢٣).

(٣) درة الغواص في أوهام الخواص (ص: ٦٢).

(٤) درة الغواص في أوهام الخواص (ص: ٦٢).

(٥) تصحيح الفصيح وشرحه (ص: ٣٧).

(٦) المحكم والمحيط الأعظم (رشد) (٨/ ٢٦).

(٧) لسان العرب (وزر) (٥/ ٢٨٣). وانظر: تاج العروس (وزر) تاج العروس (١٤/ ٣٥٩).

(٨) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١/ ٨٨).

(٩) غريب الحديث لابن قتيبة (٢/ ٤٣).

(١٠) كشف المشكل من حديث الصحيحين (٢/ ٤١٥).

١٢-**المقاربة:** قال ابنُ بطَّال: " وإنما أراد مُلمّة فللمقاربة بين الألفاظ"[١].

١٣-**المناسبة، أو التناسب:** قال الشيخ زكريا الأنصاري: " وكان حقُّه أن يقولَ: أو ضارٍ، لكنه أنَّث؛ لتناسب لفظ:(ماشية) نحو: لا دريت ولا تليت، وحقُّه تلوت"[٢].

والناظِرُ في المصطلحاتِ السابِقةِ يلحظ تقاربَ الدَّلالةِ بينها وبينَ المُشاكلةِ، وعليهِ فلا مُشاحَّةَ في الاصطلاحِ.

بقي مصطلحٌ واحدٌ وَإِنْ كَانَ لا يُقارِبُ المُشاكلةَ دلاليًّا، إلَّا أنَّها من مُسَبَّبَاتِه، فيؤول الأمرُ إليها مرةً أخرى، ألا وهو مصطلحُ المجاوَرةِ، قال السَّمين: " ونظيرهُ في التغيير للمجاورة:" أَخَذَه ما قَدُم وما حَدُث" بضَمِّ دَالِ(حَدُث)؛ لأجل(قَدُمَ)، وإذا أُفْرِد منه فَتَحْتَ دالَه فقط، وقولُهُ عليهِ السَّلامُ: "وربِّ السماوات ومَنْ أَظْلَلْنَ، ورَبِّ الشياطين ومَنْ أَضْلَلْنَ، وقولُهُ عليه السلام: "أيتكنَّ صاحبةُ الجمل الأَدْبَب تَنْبَحُها كلابُ الحَوْأب"، فَكَّ(الأَدْبَ)؛ لأجلِ(الحَوْأب)"[٣].

وقَدْ يجمعُونَ بينَ المشاكَلَةِ وغيرِها، من نحوِ قولِهم: "وَالْأَصْل ملمة لِأَنَّهَا من الممت وَعدلَ عَنهُ للمزاوجة أَي للمشاكلة هَامة وتامة"[٤].

وقدْ يجمعُون بينَ مُصْطَلَحينِ مِنْ غيْرِ المُشاكَلةِ، من نحو قولِ الزمخشري: " قيل: أَرَادَ بالبرثمة: البرثنة، وَاحِدُ البراثِن، وَهِي المخالبُ، وَالْمرَاد: شوكتُها وقوَّتُها، فأبدلَ من النُّونِ ميمًا؛ لتعاقبهما ولتزاوج الجرثمة كالغدايا والعشايا"[٥].

وقولِ الحريري: "إِلَّا أَنه صلى الله عَلَيْهِ وَسلم قصد أَن يعادل بِلَفْظ مَأْزُورَات لفظ مَأْجُورَات، وَأَن يوازن بِلَفْظ لَامة لفظتي تَامَّة وهَامة"[٦].

وقولِ ابنِ بطَّال: "وإنما أراد مُلمّة فللمقاربة بين الألفاظ واتباع الكلمة أخواتها في الوزن"[٧].

وقولِ أبي سهلٍ الهرويّ:" وإذا أفردتَ(حدث) ونطقتَ بهِ وحدَهُ فقلتَ: حدَثَ الشيءُ، كانتِ الدَّالَ منه مفتوحةً لا غير، فإذا قرنتَهُ مع(قدُمَ) فقلتَ: قدُمَ وحدُثَ، ضمَمْتَ الدَّالَ منهُ على طريق الإتباعِ والمزاوجةِ"[٨].

---

[١] شرح صحيح البخاري (١٠/ ٩٨).
[٢] منحة الباري بشرح صحيح البخاري (٨/ ٥٨٤).
[٣] شرح سنن ابن ماجه للسيوطي وغيره (ص: ٢٥٢).
[٤] شرح سنن ابن ماجه للسيوطي وغيره (ص: ٢٥٢).
[٥] الفائق في غريب الحديث (١/ ٩٣).
[٦] درة الغواص في أوهام الخواص (ص: ٦٢).
[٧] شرح صحيح البخاري (١٠/ ٩٨).
[٨] إسفار الفصيح (٢/ ٩٢٢).

المَبْحَثُ الثانـي

ما ورد مِن ألفاظ الحديثِ مَعْدُولًا للمُشَاكلةِ

ويشتَملُ علَى مطلَبَيْنِ:

المطلبُ الأوَّلُ: العدولُ في الصِّيَغِ.

المطلبُ الثَّانِي: العُدُولُ في الحُرُوفِ والحركات

المَطْلَبُ الأوَّلُ: العدولُ في الصِّيَغِ

***التعْبِيرُ بِالفَاعِلِ مِنَ الثُّلاثيِّ فيمَا حقُّه التَّعْبِير بِالرُّباعيّ:**

الحديث: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، كَانَ يُعَوِّذُ الحَسَنَ والحُسَين، ويَقُولُ: " أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللهِ التَّامَّةِ، مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ وَهَامَّةٍ، وَمِنْ كُلِّ عَيْنٍ لامَّةٍ "[١].

الشاهدُ في الحديثِ: قولُهُ: " وَمِنْ كُلِّ عَيْنٍ لامَّةٍ"؛ حيثُ عدَل عن التَّعبيرِ باسمِ الفاعِلِ منَ الفِعلِ الرُّباعِيِّ(مُلِمَّة) على القِياسِ، إلى التَّعبيرِ بالثُّلَاثِيِّ منهُ؛ فـ"أصلهُ من: أَلممْت إلمامًا، فَأَنا مُلِمّ. يُقَال ذَلِك للشَّيْء تَأتيه وتُلِمّ بِهِ"[٢]، وفي اللسانِ: " واللَّامَّةُ: مَا تَخافُه مِنْ مَسٍّ أَوْ فزَع، واللامَّة: الْعَيْنُ المُصيبة وَلَيْسَ لَهَا فِعْلٌ"[٣]، ويُمْكِنُ إرجاعُها بالتَّأْوِيلِ إلى الفِعلِ الثُّلاثيّ: لَمَّه يَلُمَّه لَمًّا: جَمَعَهُ، ومِنْهُ قَولُهم: قَولُهم: دَارُنَا لَمُومَةٌ أَيْ: تَجْمَعُ النَّاسَ[٤]، فالعينُ إذا أصابت فقد جَمَعَتْ نفْسَها بالمُصاب المعيونِ.

وفي سِرِّ هذا العُدُولِ ذكرَ العلماءُ عدَّةَ أوجهٍ، أهمّها:

- يجوزُ أن تكونَ الصيغةُ على ظاهِرِهَا، غير معدُولةٍ، فتكونُ(لَامَّة) بمعنى جامعة للشرِّ على المعيونِ، منْ لَمَّهُ إذا جمَعَهُ[٥].

- أو أنه لم يُرِد طَرِيق الْفِعْل، وَلَكِن على تأويل أَنَّهَا ذَاتُ لَمَمٍ[٦]، وَهُوَ الْقُرْب مِنْ الشَّيْء[٧]، أو مِن مِن أَلَمَّتْ بِالشَّيْءِ إِذَا نَزَلَتْ بِهِ[٨]. ونظَّروا لذلك بقولِ الشَّاعِر:

كِلِينِي لِهَمٍّ يَا أُمَيْمَةَ نَاصِبِ ... وَلَيْلٍ أُقَاسِيهِ بَطِيءِ الكَوَاكِبِ[٩]

---

[١] الحديث في: صحيح البخاري ١٤٧/٤، مسند أحمد ٢٠/٤، من مسند عبد الله بن العباس، مصنَّف ابنِ أبِي شيبة ٤٧/٥، باب: في المريض ما يرقى به وما يعوذ به.

[٢] غريب الحديث للقاسم بن سلام (٣/ ١٣٠)، وانظر: . تهذيب اللغة (لمم) (١٥/ ٢٥١)، الميسر في شرح مصابيح السنة للتوربشتي (٢/ ٣٧٣).

[٣] لسان العرب (لمم) ٥٥١/١٢.

[٤] تاج العروس (لمم) ٤٣٧/٣٣.

[٥] انظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٣/ ١١٢٧)، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (١٤/ ٣٠).

[٦] انظر: غريب الحديث للقاسم بن سلام (٣/ ١٣٠)، النهاية في غريب الحديث والأثر (٤/ ٢٧٢)، كتاب الأفعال لابن القطاع (٢/ ٤١٧).

[٧] انظر: عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٣/ ٦٢).

[٨] انظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٣/ ١١٢٧).

[٩] البيت من الطويل، للنابغة الذبياني، في ديوانه ص ٩، وانظر: الكتاب ٣٨٢/٣، شرحه شواهده للسيرافي ٢٩٨/١، شرح المفصل لابن يعيش ٣٥٢/١، شرح الكافية للرضي ٣٢٧/٢، المقاصد الشافية ٥٨٢/٦، المقاصد النحوية ١٧٧٨/٤. الشاهد: موضح بالمتن.

" وَإِنَّمَا هُوَ مُنصبٌ، فَأَرَادَ بِهِ ذَا نصبٍ، وَمِنْه قَوْله عز وَجل: "وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ"[١]، واحدتها لاقِحٌ، على معنى أَنَّهَا ذَاتُ لقحٍ، وَلَو كَانَ هَذَا على معنى الْفِعْل لقَالَ: مُلقِح؛ لِأَنَّهَا تلقح السَّحَاب وَالشَّجر "[٢].

-كما أشارَ جمعٌ من العُلمَاءِ- إلى أنَّ التعبير بـ(لَامَّة) إنما هو مُشاكَلَةٌ لـ(تَامَّة) و(هَامَّة)[٣]، وقدْ عبَّرَ العُلماءُ عن ذلكَ ايضًا بمصطلحاتٍ عِدَّةٍ، منها:

-مراعاة الوزن[٤].

-المناسبة اللفظية[٥].

-المؤاخاة؛ لكونه أخفَّ علَى اللسان[٦].

-المزاوجة أو الازدواج[٧].

-المقاربة بين الألفاظ[٨].

-إتباع الكلمة أخواتها في الوزن[٩].

-الموافقة اللفظية؛ لكونها أخف على اللسان[١٠].

وأرى أنَّ الراجِحَ هنَا أن تكونَ اللفظةُ على ظاهِرِها، لا عَدُولَ فيها، ويؤيّدُ ذلك معنى(لمَّ) الثلاثيّ الذي يدلُّ على الاجتماعِ، ومَا لا يحتاجُ إلى تأويلٍ أولى ممَّا يحتاجُ إلى تأويلٍ.

---

[١] الحِجْر ٢٢.

[٢] غريب الحديث للقاسم بن سلام (٣/ ١٣٠،١٣١).

[٣] انظر: شرح المشكاة للطيبي (٤/ ١٣٣٨)، شرح سنن ابن ماجه للسيوطي وغيره (ص: ٢٥٢).

[٤] انظر: تقويم اللسان (ص: ٩٩)، درة الغواص في أوهام الخواص (ص: ٦٢).

[٥] انظر: الكليات (ص: ٨٦٦)، يقول أبو البقاء الكفوي:" والمناسبة اللفظية: هِيَ دون رُتْبَة المعنوية فَهِيَ الْإِتْيَان بِكَلِمَات، وَهِي على ضَرْبَيْنِ: تَامَّة وَغير تَامَّة، فالتامة أَن تكون الْكَلِمَات مَعَ الاتزان مقفاة، والناقصة موزونة غير مقفاة فَمن التَّامَّة قَوْله تَعَالَى: "مَا أَنْت بِنِعْمَة رَبك بمجنون وَإِن لَك لأجرا غير ممنون" (القلم ٢،٣) وَمن شَوَاهِد النَّاقِصَة قَوْله عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلَام: " أُعِيذكُمَا بِكَلِمَات الله التَّامَّة من كل شَيْطَان وَهَامة وَمن كل عين لَامة " لم يقل النَّبِي عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلَام (مُلِمَّة)، وَهِي الْقيَاس لمَكَان الْمُنَاسبَة اللفظية".

[٦] انظر: فتح الباري ٤١٠/٦، التوشيح شرح الجامع الصحيح (٥/ ٢١٧٨).

[٧] انظر: عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس (ص: ٣١٣)، عقود الزبرجد ٢٥٧/١.

[٨] انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠/ ٩٨).

[٩] انظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال (١٠/ ٩٨).

[١٠] انظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين (٢/ ٤١٥).

***تأنيث ما حقه التذكير:**

الحديث: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ " وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ الشَّامِ الْجُحْفَةَ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنًا، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمْلَمَ، وَقَالَ: هُنَّ لَهُنَّ وَلِكُلِّ آتٍ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ فَمَنْ كَانَ أَهْلُهُ دُونَ الْمِيقَاتِ حَيْثُ يُنْشِئُ حَتَّى يَأْتِيَ ذَلِكَ عَلَى أَهْلِ مَكَّةَ "[١].

الشاهد في الحديث: قوله: " هُنَّ لَهُنَّ"، فالضميرُ في "هُنَّ" الأولى للمواقيت[٢]، وفي "لَهُنَّ" للأماكن، للأماكن، التي هي المدينة، والشام، ونجد، واليمن، والمرادُ أهلُها[٣]، فكانَ الأصلُ أن يقال: لهم[٤]، بضمير المذكَّر، لكنَّه عدل عنه إلى ضمير المؤنَّث، وفي توجيه ذلك للعلماءِ آراء:

الأول: أنَّه عدلَ عن التذكيرِ للمشاكلة أو المناسبةِ للضميرِ السابِقِ[٥]، يقول ابن مالك: " أنَّث باعتبارِ الفِرقِ والزُّمَرِ والجماعاتِ"[٦].

الثاني: انَّهُ على حذفِ مُضافٍ، تقديره: هُنَّ لأهلِهنَّ؛ بدلالة التصريحِ به ثانيًا بقوله: "ولِمَن أتَى عليْهِنَّ من غيرِ أهلِهِنَّ"[٧]، ويدلُّ على ذلك أيضا ما وقع في الروايةِ الصحيحة من قولِه:" هُنَّ لِأَهْلِهِنَّ"[٨]. يقول ابن هشام[٩]: " ونظيره في حذف المضاف، وهو لفظ(أهل): "وَاسْأَلِ القَرْيَةَ"[١٠]. وفي قياس ابن هشام نظر؛ فإنَّ الموضِعينِ وإنِ اتَّفقَا في مبدأ الحذفِ، وفي خصوصِ اللفظ

---

[١] الحديث بهذه الرواية في: صحيح البخاري ١٣٤/٢، باب: مهلّ أهل مكة للحج والعمرة، و١٧/٣، باب: دخول الحرم، ومكة بغير إحرام، سنن النسائي (الصغرى) ١٢٤/٥، باب: ميقات أهل اليمن، مستخرج أبي عوانة ٤٢٧/٢، باب: بيان الأمكنة التي هي مهلّ أهل الآفاق.

[٢] "هن" ضمير جماعة المؤنث العاقل في الأصل، وقد يُعاد على ما لا يعقل، وأكثر ذلك من العشرة فما دونها، فإذا جاوزها قالوه بهاء المؤنث كما قال تعالى: "نَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا" (التوبة ٣٦) ثم قال: "أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ" أي من الاثنى عشر، ثم قال: "فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ"، أي في هذه الأربعة. انظر: تفسير القرطبي ١٣٥/٨، التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٦٥/١١، نخب الأفكار ٤٦/٩.

[٣] انظر: مرقاة المفاتيح ١٧٤٥/٥، عمدة القاري ١٤٠/٩، إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ٢/ ٤٧، ٤٨.

[٤] جاء الحديث بتلك الرواية في: صحيح مسلم ٨٣٩/٢، باب: مواقيت الحج، مسند أحمد ١٠٩/٤، مسند عبد الله بن عباس، مصنَّف ابن أبي شيبة ٢٦٥/٣، باب: في مواقيت الحجّ.

[٥] انظر: أسئلةٌ وأجوبةٌ في إعراب القرآن ٣٠، كشف اللثام ٩١/٤، عقود الزبرجد ٢٩/٢.

[٦] شواهد التوضيح والتصحيح ١٣٢.

[٧] انظر: فتح الباري ٣٨٦/٣، إرشاد الساري ١٠٠/٣، كشف اللثام ٩٢/٤، عقود الزبرجد ٣٠٠/٢.

[٨] الرواية في: صحيح البخاري ١٣٥/٢، باب: مهلّ أهل اليمن، سنن الدارمي ١١٢٦/٢، باب: المواقيت في الحج، وانظر: نيل الأوطار ٣٥٠/٤.

[٩] أسئلة وأجوبة في إعرابِ القرآن ٣١.

[١٠] يوسف ٨٢.

المحذوفِ، وهو لفظُ(أهل)، إلا انَّ بين الموضعينِ فرقًا، فالقرينةُ الدالَّةُ على المحذوفِ في الحديثِ لفظيَّةٌ، وفي الآيةِ عقليةٌ أو معنوية.

ويمكنُ أنْ يكونَ الضميرُ للأماكِن على طريقِ المجازِ المُرسلِ لعلاقةِ المُلابسةِ، والأوجُهُ الثَّلاثَةُ على قدمِ المساواةِ في التَّرجيح؛ لكونِها جميعًا على خلافِ الأصل.

***تذكير ما حقُّه التَّأنيثُ:**

(١) الحديث: عَنْ صُهَيْبٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَرَ قَرْيَةً يُرِيدُ دُخُولَهَا إِلَّا قَالَ حِينَ يَرَاهَا: "اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ السَّبْعِ وَمَا أَظْلَلْنَ، وَرَبَّ الْأَرَضِينَ السَّبْعِ وَمَا أَقْلَلْنَ، وَرَبَّ الشَّيَاطِينِ وَمَا أَضْلَلْنَ، وَرَبَّ الرِّيَاحِ وَمَا ذَرَيْنَ، فَإِنَّا نَسْأَلُكَ خَيْرَ هَذِهِ الْقَرْيَةِ وَخَيْرَ أَهْلِهَا، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ أَهْلِهَا، وَشَرِّ مَا فِيهَا"[(١)].

الشاهد في الحديث: قوله: " وَرَبَّ الشَّيَاطِينِ وَمَا أَضْلَلْنَ"؛ حيث أعاد الضمير في " أَضْلَلْنَ " مؤنَّثًا على "الشَّيَاطين"، على خلافِ الأصلِ، وقياسُهُ: وما أَضَلُّوا، فـ(الشيطانُ) مذكَّرٌ مفردًا وجمعًا، معلومٌ ذلك من اللغَةِ بالضَّرورةِ، قال تعالى: " وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا"[(٢)]، أعاد الضمير إليه مفردًا مذكَّرًا، وقال: " وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا"[(٣)]، وقال: " وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَنْ يَغُوصُونَ لَهُ وَيَعْمَلُونَ عَمَلًا"[(٤)]، فأعاد الضميرَ عليها مجموعًا مذكَّرًا في " كَفَرُوا"، و "يغُوصُونَ"، و "يَعْمَلُونَ"، وعدَل عن هذا الأصلِ في الحديثِ قصدًا للمُشاكَلَةِ[(٥)]. قال ابنُ مالك بعد أن أوردَ هذا الحديث: " والخروج عن عن الأصل لقصد المشاكلة كثير"[(٦)].

وقد عبَّروا عن ذلك أيضًا بالمناسبةِ[(٧)]، والإتباعِ[(٨)]، وكلُّها تؤولُ عندهُم إلى معنى واحدٍ.

---

(١) الحديث في: صحيح ابن خزيمة ١٥٠/٤، باب: الدعاء عند رؤية القرى اللواتي يريد دخولها، السنن الكبرى للبيهقي ٤١٤/٥، باب: ما يقول إذا رأى قرية يريد دخولها، المعجم الكبير للطبراني ٣٣/٨.

(٢) الإسراء ٢٧.

(٣) البقرة ١٠٢.

(٤) الأنبياء ٨٢.

(٥) انظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٣٠/١، تمهيد القواعد ٤٧٤/١.

(٦) شواهد التوضيح والتصحيح ١٣٢، وانظر: عقود الزبرجد ٢٩/٢.

(٧) انظر: همع الهوامع ٢٩٠/٣.

(٨) انظر: الكليَّات ٣٥.

(٢) الحديث: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بن مسعودٍ –رضيَ اللهُ عنهُ–، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرٍ.... فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، الرَّجُلُ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا وَنَعْلُهُ حَسَنًا"[١].

الشاهدُ في الحديث قوله: " وَنَعْلُهُ حَسَنًا"؛ حيث أُخْبِرَ عنِ النَّعلَ بالمذكَّر، وحقُّها أن يُخبَرَ عنها بالمؤنَّثِ؛ فقد أجمعَ العُلماءُ –فيما وقفتُ عليهِ– على تأنيثِها، يقول الأنباري: " والنَّعْلُ –من نعالِ الأَرجُلِ– مؤنثة. يقال في تصغيرها: نُعَيْلة، ويقالُ: هي النَّعْلُ، والنَّعَل[٢]"[٣]، وقال ابنُ سيده: " النَّعْلُ والنَّعْلَةُ: مَا وقيت بِهِ الْقدَم من الأَرْض: مُؤَنّثَة"[٤]، وقدْ رُوِيَت في الصَّحيحِ على الأصلِ، " إِنَّ إِنَّ الرَّجُلَ لَيُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا، وَنَعْلُهُ حَسَنَةً"[٥].

وقَدْ وُجِّهَ العدولُ عنِ الوصفِ بالمؤنَّثِ إلى الوصفِ بالمذَكَّرِ بعدة أمورٍ، منها:

–أَنَّ التَّذْكِيرُ هُنَا بِاعْتِبَارِ مَعْنَاهَا[٦]، ولعلَّ المقصودَ بذلكَ أَنَّ تأْنيثها غَيْرُ حَقِيقِيٍّ[٧].

–أنَّ الصفةَ المُشَبَّهة مؤولةٌ بـ(ذَاتُ حُسْنٍ) [٨].

–أنَّه عدلَ عن التأنيثِ –وهو الأصل– إلى التذكير؛ لمشاكلة الصفة الأولى في قولِهِ: " ثَوْبُهُ حَسَنًا"[٩].

(٣) الحديث: عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ–قَالَ: " مَنِ اقْتَنَى كَلْبًا ليسَ بِكَلْبِ مَاشِيَةٍ أَوْ ضَارِيَةٍ نَقَصَ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ عَمَلِهِ قِيرَاطَانِ"[١٠].

---

[١] الحديث في: الآداب للبيهقي ١٩٩/١، باب: من احبَّ أن يكون ثوبهُ حسنًا، شعب الإيمان ٤٦٢/١٠، فصل في التواضع وترك الزهو والصلف، وروي بالرفع "ثوبهُ حسنٌ، ونعلُهُ حسنٌ" في مستخرج أبي عوانة ٢٩/١، ولعل توجيهه بأن تكون "يكونُ" شأنية، استتر فيها اسمها، والجملة الاسمية بعدها خبر لها.

[٢] حرك حرف الْحلق لانفتاح مَا قبله كَمَا قَالَ بَعضهم: يَغَذُو فِي يَغْذُو: وَهُوَ مَحْمُوم، وَهَذَا لَا يعد لُغَة إِنَّمَا هُوَ مُتبع مَا قبله. المحكم والمحيط الأعظم (نعل) (٢/ ١٥٩).

[٣] المذكَّر والمؤنَّث ٥٥٥/١، وانظر: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث (ص: ٧٩).

[٤] المحكم والمحيط الأعظم (٢/ ١٥٩)، وانظر: لسان العرب (١١/ ٦٦٧)، (نعل).

[٥] وردت بهذه الروايةِ في: صحيح مسلم (١/ ٩٣)، باب: تحريم الكبر وبيانه، صحيح ابن حبان (١٢/ ٢٨٠)، باب: ذِكْرُ مَا يُسْتَحَبُّ لِلْمَرْءِ تَحْسِينُ ثِيَابِهِ وَعَمَلِهِ إِذَا قَصَدَ بِهِ غَيْرَ الدُّنْيَا.

[٦] انظر: تحفة الأحوذي (٦/ ١١٦).

[٧] انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (نعل) (٥/ ٨٣). لسان العرب (نعل) (١١/ ٦٦٧).

[٨] انظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٨/ ٣١٨٩).

[٩] انظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٨/ ٣١٨٩).

[١٠] الحديث في: صحيح البخاري ٨٧/٧، باب: من اقتنى كلبا ليس بكلب صيد أو ماشية، مسند أحمد ١٥٣/١٠، مسند عبد الله بن عمر –رضي الله عنهما–، مستخرج ابي عوانة ٣٦٤/٣، باب: الْكَرَاهِيَةِ فِي إِمْسَاكِ الْكِلَابِ، وَالدَّلِيلِ عَلَى نَفْيِ التَّحْرِيمِ فِي إِمْسَاكِهَا، وَالْإِبَاحَةِ فِي إِمْسَاكِ كَلْبِ الْمَاشِيَةِ، وَالْغَنَمِ، وَالصَّيْدِ، وَالزَّرْعِ.

الشاهدُ في الحديثِ: قوله: " بِكَلْبِ مَاشِيَةٍ أَوْ ضَارِيَةٍ"، حيثُ عدلَ عنِ(ضارٍ) مُذكَّرًا، وهو الأصلُ والقِياسُ، ووردت به الرِّوايةُ في الصَّحيحِ[١]، إلى(ضَارِيَةٍ) مؤنثة، ولهُم في تأويلِ ذلك أقوال:

أحدها: التَّناسُب بينه وبين لفظِ "مَاشِيَة"[٢]، يقصدون بذلك المُشاكلةَ اللفظية بينهما.

الثاني: أنَّه صفةٌ لمحذوف، أي: لِلْجَمَاعَةِ الضَّارِينَ أَصْحَابِ الْكِلَابِ الْمُعْتَادَةِ الضَّارِيَةِ عَلَى الصَّيْدِ، وذلك على سبيل الاستعارة[٣]. يقال: ضَرِيَ الكلب بالصيد يَضْرَى ضَراوَةً، أي تعوَّد. وكلبٌ ضارٍ وكلبةٌ ضارِيةٌ. وأضراهُ صاحبُه، أي درَّبه وعوَّده. وأَضْراهُ به أيضاً، أي أغراه. وكذلك التَضْرِيَةُ[٤].

الثالث: أنه على تأويل: إلَّا كَلْبَ ذِي كِلَابٍ ضَارِيَةٍ[٥].

***التعبير بـ(ما) لغير العاقل، فيما حقُّه التعبير بـ(مَن) للعاقل:**

الحديث: قَالَ النَّبِيُّ –صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– لخالد بن الوليد، وقد أصابه أرق : «أَلَا أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ إِذَا قُلْتَهَنَّ نِمْتَ، اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَاوَاتِ وَمَا أَظَلَّتْ، وَرَبَّ الْأَرْضِينَ وَمَا أَقَلَّتْ، وَرَبَّ الشَّيَاطِينِ وَمَا أَضَلَّتْ، كُنْ لِي جَارًا مِنْ شَرِّ خَلْقِكَ كُلِّهِمْ جَمِيعًا ...."[٦].

الشاهد في الحديث: قوله: "، وَرَبَّ الشَّيَاطِينِ وَمَا أَضَلَّتْ"، فالمراد: وما أضلهم الشياطين من الإنس والجن[٧]، فكانَ الأصلُ والقياسُ أنْ يُعبِّر بـ(مَنْ) التي للعاقِل، لكنَّه جعلَ مكانَها(مَا)، وسرُّ ذلك العدولِ أحدُ اوجهٍ:

الأول: أنَّ(ما) قد تأتي بمعنى(مَنْ)، ومثَّلوا لذلك بعدة نصوص فصيحةٍ، منها: قوله –تعالى–" وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى"[٨]، وقوله: " وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا"[٩]، وقوله: " فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ

---

[١] انظر: الموطأ برواية أبي مصعب الزهري ١٤٨/٢، باب: ما جاء في أمر الكلبِ، صحيح مُسلِم ١٢٠١/٢، باب: الأمر بقتل الكلاب، وبيان نسخه، وبيان تحريم اقتنائها إلا لصيد، أو زرع، أو ماشية ونحو ذلك.

[٢] انظر: إتحاف القاري بدرر البخاري (٨/ ٢٠٠)، حاشية السندي على صحيح البخاري (٣/ ١١٧)، منحة الباري بشرح صحيح البخاري (٨/ ٥٨٤).

[٣] انظر: فتح الباري لابن حجر (٩/ ٦٠٩)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (٨/ ٢٦٠)، عمدة القاري شرح شرح صحيح البخاري (٢١/ ٩٨).

[٤] الصحاح (ضرا) ٢٤٠٨/٦.

[٥] انظر: شرح النووي على مسلم (١٠/ ٢٣٨)، طرح التثريب في شرح التقريب (٦/ ٣١).

[٦] الحديث في: مصنف ابن أبي شيبة ٨٠/٦، باب: الرجل إذا فزع من الليل، ما يدعو به؟، الدعاء للطبراني ٣٣٢، باب: الدعاء للأرق من الليل، سنن الترمذي ٥٣٨/٥.

[٧] انظر: المفاتيح في شرح المصابيح (٣/ ٢١٨).

[٨] الليل ٣.

[٩] الشمس ٥.

مَثْنَى"[١]، وغير ذلك[٢]. ونُسب ذلك لأبي عبيدة وابن دستوريه، ومكيّ، وابن خروف، واختاره ابن مالك[٣].

الثاني: أنَّه عدل بها هنا للمشاكلة، يعني ليطابقَ ما قبلهُ مِن تغليبِ غير ذوي العقول لكثرته على العقلاء، في قوله: " وَمَا أَظَلَّتْ"، وقوله: " وَمَا أَقَلَّتْ"[٤].

***التعبيرُ بالفَاعِلِ فيمَا حقُّهُ التَّعبيرُ بالمَفْعُولِ:**

الحديث: "عَنِ الْحَكَمِ، أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بَعَثَ عُثْمَانَ بْنَ حُنَيْفٍ فَمَسَحَ السَّوَادَ فَوَضَعَ عَلَى كُلِّ جَرِيبٍ عَامِرٍ أَوْ غَامِرٍ حَيْثُ يَنَالُهُ الْمَاءُ قَفِيزًا أَوْ دِرْهَمًا"[٥].

الشاهدُ في الأثرِ: قوله: " عَامِرٍ أَوْ غَامِرٍ"؛ حيث عبَّر بـ(غامِرٍ)، وقياسُه: مغمُورٌ؛ لأنَّ الغامِرُ من الأَرض والدُّورِ: خلافُ العامرِ، وَهُوَ الخَرَابُ، وقِيلَ لِلْخَرَابِ: غامِرٌ؛ لأَن الْمَاءَ قَدْ غَمَرَه فَلَا تُمْكِنُ زراعتُه أَو كَبَسَه الرَّمْلُ وَالتُّرَابُ[٦]. فهو فاعِلٌ بمعنى مفعولٍ، كَقَوْلِهِم: سِرٌّ كاتمٌ، وماءٌ دافِقٌ، وَلَيْلٌ نَائِمٌ[٧]، وفي سرِّ هذا العُدول يقول ابنُ قتيبةَ: " أَحْسبهُ بني على فَاعل ليقابل بِهِ العامِر"[٨]، أي: ليشاكله في بِنْيَتِه، ثمَّ قال: " وَقد خبرتك أَنَّهُم يوازنون الشَّيْء بالشَّيْء إِذا كَانَ مَعَه"[٩].

***التَّعْبير باسمِ المفْعُول من الثُّلَاثي، فيما حقُّهُ التَّعبير بِالرُّبَاعِي:**

الحديث: عَنْ سُوَيْدِ بْنِ هُبَيْرَةَ، عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " خَيْرُ مَالِ الْمَرْءِ لَهُ مُهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ، أَوْ سِكَّةٌ مَأْبُورَةٌ "[١٠].

---

[١] النساء ٣.

[٢] انظر حديث العلماءِ عن ذلك في: حروف المعاني والصفات ٥٤،٥٥. شرح المفصل لابن يعيش ٣٨٠/٢، توضيح المقاصد والمسالك ٤٢٩/١، التصريح بمضمون التوضيح ١٥٧/١.

[٣] انظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢١٧/١، تمهيد القواعد ٧٤٠/٢،٧٤١.

[٤] انظر: تحفة الأحوذي (٩/ ٣٥٥)، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٨/ ١٥٤).

[٥] الأثرُ في: السنن الكبرى للبيهقي ٢٣٠/٩، باب: قَدْرِ الْخَرَاجِ الَّذِي وُضِعَ عَلَى السَّوَادِ، مصنف ابن ابي شيبة ٤٣٥/٦، باب: مَا قَالُوا فِي الْخُمُسِ وَالْخَرَاجِ كَيْفَ يُوضَعُ، مسند الفاروق لابن كثير ٤٩٩/٢، كتاب الجهاد.

[٦] انظر: لسان العرب ٣٢/٥، تاج العروس ٢٦٠/١٣، مادة (غمر).

[٧] انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٣/ ٣٨٣)، عمدة الحُفَّاظ ١٧٤/٣، الغريبين في القرآن والحديث (٤/ ١٣٨٧) ١٣٨٧)

[٨] غريب الحديث لابن قتيبة (٢/ ٤٣)، وانظر: مختار الصحاح (غمر) ٢٢٩/١، تاج العروس (غمر) (١٣/ ٢٦٠).

[٩] غريب الحديث لابن قتيبة (٢/ ٤٣).

[١٠] الحديث في: مسند أحمد ١٧٣/٢٥، المعجم الكبير للطبراني ٩١/٧، السنن الكبرى للبيهقي ١٠٩/١٠، بَابُ: مَنْ حَلَفَ: مَا لَهُ مَالٌ، وَلَهُ عَرَضٌ، أَوْ عَقَارٌ أَوْ حَيَوَانٌ.

الشَّاهِدُ فِي الحَدِيثِ: قَوْلُهُ: " مُهْرَةٌ مَأْمُورةٌ[١]"؛ حيثُ عدَلَ عَنْ(مُؤْمَرة)، وهو القياسِ في اسمِ المَفْعُولِ المَفْعُولِ من الرُّباعيِّ(آمَرَ)، إلى(مَأْمُورة)؛ وسرُّ العدولِ هو إتباع(مَأْمُورة) لـ(مَأْبُورَة)[٢]، أو للازدواج بين اللفظين[٣]، ونسب للأخفش[٤]، والمرادُ بالمُصطلحين المشاكلة اللفظية.

ونُسِبَ لأبي عبيدٍ أنَّ في الفِعلِ لُغَتينِ: يُقالُ: أَمَرَها اللهُ فَهِيَ مَأْمُورَةٌ، وآمَرَها اللَّهُ فَهِيَ مُؤْمَرَة[٥]، وعليه وعليه فلا عدولَ ولا ازدواجَ، وإنما أتى باسمِ المفعولِ في الحديث من(أَمَرَ) الثلاثي، وإنْ صحَّ النَّقلُ فهوَ أولى بالقبولِ؛ لأنَّهُ ليس به خروجٌ عنِ الأصلِ، وهو أرجحُ.

***تكسِيرُ مَا حَقُّهُ السَّلامةُ:**

الحَديثُ: عنِ ابْنِ عَبَّاسٍ –رَضِيَ اللهُ عنهُمَا–أَنَّ وَفْدَ عَبْدِ الْقَيْسِ لَمَّا قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: " مَنِ الوَفْدُ؟ أَوْ مَنِ الْقَوْمُ –؟ " قَالُوا: رَبِيعَةُ، فَقَالَ: " مَرْحَبًا بِالْقَوْمِ أَوْ بِالْوَفْدِ، غَيْرَ خَزَايَا، وَلا نَدَامَى "[٦].

الشاهدُ في الحَدِيثِ: قوله: " غَيْرَ خَزَايَا، وَلا نَدَامَى"، حيث عدَلَ عن قياسِ الجمعِ في(نَادِمٍ)، وهو(نادِمِين) جمع سلامة للمذّكَّرِ، وقد رُوِيَت في الصحيحِ[٧]، وَهَذَا يشْهد لمن قَالَ بالعُدولِ[٨]، إلى إلى "نَدَامَى"، بزنةِ(فَعَالَى) جمع تكسير، وسرُّ العدولِ هو طلبُ المشاكلةِ لـ" خَزَايَا" المذكورةِ قبلها[٩]، قبلها[٩]، لِأَنَّ نَدَامَى إِنَّمَا هُوَ جَمْعُ نَدْمَانَ أَيِ الْمُنَادِمُ فِي اللَّهْوِ[١٠]. يقول الشاعِر:

---

[١] مهرةٌ مَأْمُورة: أي كثيرةُ النِّتَاج والنَّسْلِ، من : أَمَرَ اللهُ المُهرةَ، أَي كَثَّرَ وَلَدَها. تاج العروس (أمر) ٨٢/١٠. والْعَرَبُ تَقُولُ: آمَرَتِ الرَّحِمُ إِذَا كَثُرَ النِّتَاجُ، الْأَمِرَةُ مِنَ الْإِبِلِ: الْكَثِيرَةُ الْوَلَدِ. غريب الحديث لإبراهيم الحربي (١/ ٨٩).

[٢] انظر: تفسير الطبري ٤٠٣/١٧، المحتسب ١٦/٢، أمالي القالي ١٠٣/١.

[٣] انظر: الصحاح (أمر) ٥٨١/٢

[٤] انظر: مختار الصِّحاح (أمر) ٢١.

[٥] انظر: تهذيب اللغة (أمر) (١٥/ ٢٠٩)، لسان العرب (أمر) (٤/ ٢٨). ونُسِب هذا القول إلى أبي عبيدة في: كتاب الألفاظ لابن السكيت ٦، تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح ٤٠٣.

[٦] الحديثُ في: صحيح البخاري ٢٠/١، بَابُ: أداء الخمسِ منَ الإيمانِ، صحيح مسلم ٤٧/١، باب: الأمر بالإيمان بالله ورسوله، وشرائع الدين، والدعاء إليه، مسند أحمد ٤٦٤/٣، مسندُ عبد الله بن العباس بن عبد المطلب

[٧] انظر: صحيح ابن حبان ٢٨٤/١٦، باب: ذِكْرُ نَفْيِ الْمُصْطَفَى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْخِزْيَ وَالنَّدَامَةَ عَنْ وَفْدِ عَبْدِ الْقَيْسِ حِينَ قَدِمُوا عَلَيْهِ، المنتقى لابن الجارود ١٠١، باب الصيام، شرح معاني الآثار ٣٠١/٣، كِتَابُ وُجُوهِ الْفَيْءِ وَخُمُسِ الْغَنَائِمِ.

[٨] انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١/ ٣٠٦).

[٩] انظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري (١/ ١٤٥)، فيض الباري على صحيح البخاري (١/ ٢٣٣)، مجمع بحار الأنوار (٤/ ٦٧٨). وَلَو أفرد لم يجز فِيهِ ذَلِك. انظر: صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط ١٥٤.

[١٠] انظر: فتح الباري ١٣١/١، ذخيرة العقبى في شرح المجتبى (٤٠/ ٣١٤).

فإن كنتَ نَدْماني فبالأَكْبَرِ اسْقِني ... وَلَا تَسْقِني بالأَصْغَر المُتَثَلِّمِ[١].

وتعدَّدت تعبيراتُ العلماء –كعادتِهم– في الإشارة إلى عِلَّةِ المُشاكَلَة، ومنها:

–الإتباع[٢]؛ تحسينا للكلامِ[٣].

–الخروج على وزنِ الأول[٤].

–الازدواج، أو المزاوجة[٥]. يقول الطاهر بن عاشور تعليقًا على هذا الموضع:" إنَّ العربَ تُرَاعِي المُزَاوَجةَ في إخراجِ الكلماتِ عن موازينِها المألوفةِ؛ لأجلِ اقترانِهَا بنظِرِها في الوزنِ "[٦].

وذهبَ آخرون إلى أنَّ الجمعَ في(نَدَامى) جارٍ على القياسِ، فقد حكى اللغويونَ:(نَدْمانْ) في نادِم، قال الجوهري: " ورجلٌ نَدْمانٌ، أي: نادِمٌ ... وجمع الندمانِ نَدامى. وامرأةٌ نَدْمانَةٌ، والنساءُ ندامى أيضا[٧]، وعليهِ فلا إتباع ولا مُشاكلة، وهو أولى وأرجحُ؛ لأنَّهُ يُبقِي الكلمةَ على قِياسِها اللغويّ.

أمَّا ابن جنّي فكانَ له رأيٌ آخر، حيثُ أجاز أنْ يكونَ(نَدَامَى) جمعَ(نَدْمَان)، غير أنَّه قال: وكأنَّ أصله نَدامِين، وكما قالوا في الاسم: حومانة وحَوَامِين، ثم إنهم أبدلوا النون ياء. فصارت في التقدير: نَدَامِيّ، كما قالوا إنسان وأَنَاسِيّ، وأصله أناسِين، فأبدلوا النون ياء، وأدغموا فيها ياء فعالِيل، فلما صار "نَدَامِيّ" حذفوا إحدى الياءين تخفيفا، فصار "نَدَامِي"، ثم أبدلوا من الكسرة فتْحةً، ومن الياءِ ألفًا؛ فصارَ "نَدَامَى [٨].

---

[١] البيت من الطويل، يُنسَبُ إلى: النُّعْمان بْنُ نَضْلةَ الْعَدَوِيُّ، وَيُقَالُ لِلنُّعْمَانِ بْنِ عَدِيٍّ، انظر: الزاهر في معاني كلمات الناس ٥٨/١، الإبانة في اللغة العربية ١٦٨/٣، لسان العرب (ندم) ٥٧٢/١٢، تاج العروس (ندم) ٤٨٦/٣٣.

[٢] انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (ندم) (٥/ ٣٦)، شرح النووي على مسلم (١/ ١٨٧).

[٣] انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١/ ٣٠٦)، التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٣/ ٢١٢).

[٤] انظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين (٢/ ٣٨١).

[٥] انظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١/ ٨٨)، المفاتيح في شرح المصابيح (١/ ٨٩).

[٦] النظر الفسيح عند مضائق الأنظارِ في الجامِعِ الصَّحيح ١٢٣.

[٧] الصحاح (ندم) ٢٠٤٠/٥، ونسب حكاية ذلك أيضا إلى أبي عبد الله محمد بن جعفر القزاز، صاحب كتاب: الجامع في اللغة. انظر: شرح النووي على مسلم (١/ ١٨٧)، إكمال المعلم بفوائد مسلم (١/ ٢٣٠)، مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (١/ ٧٢).

[٨] انظر: المحتسب ٧٢/٢، تاج العروس (سكر) ٥٨/١٢، (ندم) ٤٨٥/٣٣.

المطلبُ الثَّاني: العدولُ في الحُرُوفِ والحَرَكَاتِ

***إعلالُ ما حَقُّهُ التَّصْحيحُ:**

(١) الحديث: عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَرَجَ فِي جِنَازَةٍ فَرَأَى نِسْوَةً جُلُوسًا فَقَالَ: "مَا يُجْلِسُكُنَّ؟ " فَقُلْنَ: الْجِنَازَةُ، فَقَالَ: " أَتَحْمِلْنَ فِيمَنْ يَحْمِلُ؟ " قُلْنَ: لَا. قَالَ: " أَفَتُدْلِينَ فِيمَنْ يُدْلِي " قُلْنَ: لَا. قَالَ: " أَفَتَغْسِلْنَ فِيمَنْ يَغْسِلُ " قُلْنَ: لَا، قَالَ: " فَارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ "[١].

الشاهد في الحديث: قوله: " مَأْزُورَاتٍ"، ونسَبَها أبو عبيدٍ إلى العامَّة، قال القرطبي:" كأنَّه لا وجْهَ لها عندهُ"[٢]، والقياس فيها: "مَوْزُورات"[٣]، مِن: وزَرتُ الشيءَ أزِرُهُ وزرًا، إذا حملتُه، ومنه قول الله –جل وعزَّ–:" وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى"[٤]، والمفعُولُ منه: رجلٌ مَوْزورٌ، مِنْ: وُزِرَ يُوزَرُ[٥]. وعلَّةُ وعلَّةُ العدولِ عن التصحيح إلى الإعلالِ، وقلبِ الواوِ همزةً هي مشاكلَةُ(مَأْزورات) لـ(مأجوراتٍ)[٦].

وقد عبَّرَ العُلماءُ عن تلكَ العِلَّةِ بمصطلحاتٍ مُختلِفَةٍ، وكلُّها تصدُرُ من مشكاةٍ واحدةٍ، منها:

–الازدواج[٧]. يقول الطاهر بن عاشور: "والمزاوجةُ طريقةٌ في فصيحِ الكلامِ"[٨]، ويقول الشنقيطي: " الشنقيطي: " وَالِازْدِوَاجُ يَجُوزُ فِيهِ مَا لَا يَجُوزُ فِي غَيْرِهِ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ"[٩].

–التآخي، أو التواخي[١٠].

–الإتباع[١١].

ائتلاف اللفظين[١٢].

---

[١] الحديث في: سنن ابن ماجة ٥١٦/٢، باب: ما جاء في اتباع النساء الجنائز، وقد حكم محققه شعيب الأرنؤوط بضعف الحديث، السنن الكبرى للبيهقي ١٢٩/٤، باب: ما ورد في نهي النساء عن اتباع الجنائز.

[٢] تفسير القرطبي ٤١٣/٦.

[٣] ووردت على الأصل في بعض الروايات. انظر: شرح السنة للبغوي ٤٦٥/٥.

[٤] الأنعام ١٦٤، الإسراء ١٥، فاطر ١٨، الزمر ٧.

[٥] انظر: تهذيب اللغة (وزر) ١٦٧/١٣.

[٦] انظر: شرح التسهيل ٤١٧/٢، عقود الزبرجد ١٤٢/٢.

[٧] انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ١٠٨/٥، عمدة الحفاظ ٢٦٨/١، المقاصد الشافية ٢٢٤/٩.

[٨] التحرير والتنوير ٣٧٨/٢٩.

[٩] أضواء البيان ٧٧/٣.

[١٠] انظر: الكليات ٧٠٥، اللباب في علوم الكتاب ٢٢٦/٧، شرح الإلمام بأحاديث الأحكام ٥٥٣/٤.

[١١] انظر: المخصص ٥٢/٤، شرح النووي على صحيح مسلم ١٨٧/١.

[١٢] انظر: تهذيب اللغة (وزر) ١٦٧/١٣.

–التسوية والتقريب بين اللفظين، يقول ابن درستويه: وهو" ضرب من النظم والتأليف والسجع، يستعمله الخطباء والبلغاء؛ طلباً للوزن، وترتيباً للمنطق، فإنما هذا انتقال عن الأصل، وعدول عن الصواب؛ لعارض من العوارض"[١].

–الموازنة وتعديل المقارنة[٢].

–المجاورة[٣]. واعترض ناظر الجيش على إطلاق المجاورةِ على هذا التغيير، قال: وأمَّا الحديثُ الشريفُ ففيه تشاكلٌ، لا مُجاورة"[٤].

–تجانس الكلام[٥].

–المُحاكاةُ والمُناسبةُ. يقول ابنُ سيده: " وهذا واسعٌ كثيرٌ في كلامِ العرب يُحافِظون عليه ويَدَعُون غيرَه إليه أعْنِي أنهم قد يُؤْثِرُون المُحاكاةَ والمُناسبةَ بين الألفاظ تاركينَ لِطَرِيقِ القِياسِ"[٦].

وقد أشار ابنُ جِنِّي إلى أنَّ في ذلك ضربًا من التَّخفيفِ، ونظَّرَ لذلك بقولهم في النَّسَبِ إلى: حيرة: حاريّ، وإلى: طيء: طائِيّ، وقولهم في: يوجلُ: ياجَلُ، وفي: يَئِسَ: ياءسُ[٧].

ونسبَ ابنُ السِّكِّيت للكسائِيّ أنَّه بَنَى "مَأْزُورَاتٍ" على قولك فيما لم يسم فاعله: أُزِرَ الرَّجُلُ. وكان الأَصْلُ: وُزِرَ. فلمَّا كانتِ الواوُ مضمومةً صُيِّرَت همزة، كما قال عز وجل: "وإذا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ"[٨]– إنما هو "وُقِّتَتْ" مِنَ الوَقْتِ–.[٩]. يعنِي أنَّه أبدلَ في الفعلِ المبني للمفعولِ أولا(أُزِرَ)، ثمَّ حملَ عليهِ الباقي؛ تأسيسًا على أنَّ الفعلَ هو الأصلُ في الإعلالِ[١٠]، وعورِض هذا بأنَّهُ قلبٌ على غيرِ قياسٍ؛ ؛ لأَنَّ العِلَّةَ التي من أَجْلِها هَمَزَتِ الوَاوُ في وُزِرَ لَيْسَتْ في مَأْزُورَاتٍ[١١]. فالعِلَّةُ في(أُقِّتت) هي ضمُّ الواوِ ضَمًّا لازما غير عارض، فكانَ همزُهَا جائزًا حسنًا مُطَّردًا[١٢]، وليستِ العِلَّة متحققةً في(مأزوراتٍ).

---

[١] انظر: تصحيح الفصيح وشرحه ٣٦،٣٧.

[٢] انظر: درة الغواص في أوهام الخواص ٦٢.

[٣] انظر: فقه اللغة وسر العربية ٢٢٤.

[٤] تمهيد القواعد ٣٣٢٢/٧.

[٥] انظر: تثقيف اللسان وتلقيح الجنان ١٢٣.

[٦] المحكم والمحيط الأعظم (رشد) ٢٦/٨.

[٧] سر الصناعة ٣٠٨/٢، ونقل ابنُ يعيش كلامَه كاملا في: شرح المفصَّلِ ٣٦٥/٥.

[٨] المُرسلات ١١.

[٩] الألفاظ ٤٩٩،٥٠٠.

[١٠] انظر: شرح الشافية لركن الدين ٧٤٥/٢.

[١١] انظر: المحكم والمحيط الأعظم ١٠٣/٩، لسان العرب ٢٨٣/٥، مادة (وزر).

[١٢] انظر: المنصف شرح كتاب التصريف ٢١٢/١، المقاصِد الشافِية ٣٧٣/٨.

(٢) الحديث: عن أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ نَبِيَّ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ، وَتَوَلَّى وذّهَبَ أَصْحَابُهُ حَتَّى إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ، أَتَاهُ مَلَكَانِ فَأقعداهُ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ، مُحَمَّدٌ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ – فأما المؤمنُ، فيقولُ: ..... وأمَّا الكافرُ – أوِ المنافقُ – فيقولُ: لا أَدْرِي، كنتُ أقولُ ما يقولُ النَّاسُ، فيُقَالُ: لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ ..."[١].

الشاهد في الحديث: قوله: " وَلَا تَلَيْتَ"، والقياس فيها : تلوتَ، بالواو، مِن: تلا يتلو تلاوةً.

وقد ذُكِرَ فيها للعلماءِ عدةُ مذاهِب[٢]:

الأول: نقلَهُ ابنُ قتيبةَ وغيرُهُ –بعدَ أنْ غلَّطَ روايةَ الياءِ– عن يونس بن حبيبٍ، قَالَ: هُوَ لَا دَريت وَلَا أَتْلَيْتَ، بفتح الألف وتسكين التاء، يَدْعُو عَلَيْهِ أَن لَا تُتْلَي إبِلُه، أَي لَا يكون لَهَا أَوْلَادٌ تتلوهَا أَي تتبعها، يدعو عليه بالفقر وذهاب المالِ[٣]. قيل: وهذا بعيدٌ في دُعَاء الْملكَيْنِ للْمَيت، وَأيُّ مَال لَهُ؟[٤]. قال أبو الطيّبِ اللغوي: " فعلى هذهِ اللغَةِ هُوَ مِنَ التّوكيدِ لا مِنَ الإتْباعِ"[٥].

الثاني: نقله المفضل بن سلمة وغيره عن الفراء، قال: : هو لا دَرَيْتَ ولا ائْتَلَيْتَ، افْتَعَلْتَ من أَلَوْتُ إذا قصّرت، فيقول: لا دريتَ ولا قصّرتَ في الطَّلَب، ثم لا تدري؛ ليكون أشقى لك[٦].

الثالث: ونُقِلَ عن الأصمعي[٧]، والخطابي[٨]، قيل: : هو لا دَريت ولا ائتَلَيْت، افْتَعَلت، من أَلَوْت الشيء: إذا استطعته. يقال: ما أَلوتُ الصيام أي ما استطعته.

---

[١] الحديث في: صحيح البخاري ٩٠/٢، باب: الميت يسمع خفق النعال، ٩٨/٢، باب: ما جاء في عذاب القبر، صحيح ابن حبان ٣٩٠/٧، باب: ذِكْرُ الْإِخْبَارِ عَمَّا يَعْمَلُ الْمُسْلِمُ وَالْكَافِرُ بَعْدَ إجابتها مُنْكَرًا وَنَكِيرًا عَمَّا يَسْأَلَانِهِ عَنْهُ، سنن النسائي (الصغرى) ٩٧/٤، باب: مسالة الكافر.

[٢] انظر: الزاهر في معاني كلمات الناس (١/ ١٦٨، ١٦٩)، الإبانة في اللغة العربية (٤/ ٦٣٣).

[٣] انظر: غريب الحديث لابن قتيبة (١/ ٣٢٦)، إصلاح المنطق (ص: ٢٢٨)، شرح السنة للبغوي ٤١٦/٥، كشف المشكل من حديث الصحيحين (٣/ ٢٤٣).

[٤] انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٨/ ١٤٤).

[٥] الإتباع ٣٠،٣١.

[٦] انظر: الفاخر ٣٨، تاج العروس (ألو) (٣٧/ ٩٢)، وهو اختيار أبي بكر الانباري في: الزاهر في معاني كلمات الناس ١٦٩/١.

[٧] انظر: ذخيرة العقبى في شرح المجتبى (٢٠/ ٨٤)، . عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد (١/ ٢٠٢).

[٨] قال الخطابي: هَكَذَا يرويهِ المحدثون وَهُوَ غلط، انظر: . عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٨/ ١٤٤)، إرشاد إرشاد الساري ٤٣٤/٢، حاشية السيوطي على سنن النسائي (٤/ ٩٨)،

الرابع: لا دَرَيْتَ ولا تَلَوْتَ، على معنى: لا أحسنت أن تتبع. فيكون من قولهم: تلوت الرجل: إذا/ تَبِعته[١]. ويمكِنُ أن يُقالَ على هذا الراي: إنَّ القلبَ فيها للمُشاكلَةِ لـ(دريتَ).

الخامس: ونُقِل عن ثعلب، وهو الشاهد في المسألة، أنَّ الأصل: لا دَرَيْتَ ولا تلوْتَ، وعُدِل عنِ الواوِ فقلبها ياءً؛ لمشاكلة الياء في "دَرَيْتَ"، أَي: لا فَهِمْتَ، ولا قَرَأْتَ القرآنَ، والمعنى لا دريتَ، ولا اتبعتَ من يدْرِي[٢]. ورجحَه ابنُ الجوزي[٣]، ابنُ مالك[٤]، وأبو حيان[٥].

وقدْ عبَّرَ العُلماءُ عن ذلكَ ايضًا بمصطلحاتٍ عِدَّةٍ، منها:

-الازدواج أو المزاوجة[٦].

-الإتباع[٧].

-المؤاخاة[٨].

-المعاقبة[٩]

وبالنظر إلى الآراء الثلاثة الأُوَل، نجدُ -بغضِّ النظرِ عن تخطئةِ العلماء للروايةِ، فكأنَّهم يتلمَّسون وجها للقلبِ يكونُ فيه مقِيسا، وكانَ لهم ذلك: إذ تقلبُ الواوُ الرابعةُ فصاعداً المفتوحُ ما قبلها المتطرفةُ ياء بشرطين: أحدهما أن لا يجوز قلبها ألفاً إما لسكون الواو كما في أغْزَيْت واسْتَغْزَيت، أو للإلباس كما في يُغْزَيَان وَيَرْضَيَان وَأَعْلَيَان[١٠]. والواو في: أتليتَ، والاصل: أتلوْت، وفي: ائتليتَ، والأصل: ائتلوْت مما تحقق فيها شروط القلب.

***ذكرُ ما حقُّه الحذف:**

الحديث: " عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، سَمِعْتُ عَلِيًّا، يَقُولُ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَا، وَالزُّبَيْرُ، وَالْمِقْدَادُ، فَقَالَ: «انْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ خَاخٍ، فَإِنَّ بِهَا ظَعِينَةً مَعَهَا كِتَابٌ»، فَخَرَجْنَا

---

[١] ذكره أبو بكر الأنباري في: الزاهر في معاني كلمات الناس (١/ ١٦٨، ١٦٩)، ونقله عنه صاحب: الإبانة في اللغة العربية (٤/ ٦٣٣)، وانظر: عون المعبود شرح سنن أبي داود (٩/ ٢٠٣٥).

[٢] انظر: ذخيرة العقبى في شرح المجتبى (٢٠/ ٨٤)، شرح صحيح البخاري لابن بطال (٣/ ٣٢١).

[٣] انظر: غريب الحديث لابن الجوزي (١/ ١١١).

[٤] انظر: شرح التسهيل (٢/ ٤١٧)، شواهد التوضيح والتصحيح ١٣٢.

[٥] انظر: البحر المحيط ٣٧٨/١.

[٦] انظر: المفردات في غريب القرآن ٦٨، شرح المشكاة للطيبي ٥٨٩/٢، عمدة القاري ١٤٤/٨.

[٧] انظر: الإتباع ٣٠، التذييل والتكميل ٣٨٩/٩، مطالع الأنوار ٢٠/٢.

[٨] انظر: فتح الباري ٩٣/١، عقود الزبرجد ٢٠٢/١.

[٩] انظر: تفسير غريب ما في الصحيحين ٢٥٢.

[١٠] انظر: شرح الشافية للرضي ١٦٦/٣، شرحها لركن الدين ٨١٨/٢.

تُعَادِي بِنَا خَيْلُنَا، فَإِذَا نَحْنُ بِظَعِينَةٍ، فَقُلْنَا: أَخْرِجِي الْكِتَابَ، فَقَالَتْ: مَا مَعِي كِتَابٌ، فَقُلْنَا لَهَا: لَتُخْرِجِنَّ الْكِتَابَ، أَوْ لَتُلْقِينَّ الثِّيَابَ، فَأَخْرَجَتْهُ مِنْ عِقَاصِهَا، فَأَتَيْنَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ...."[١].

الشاهد في الحديث في قوله: " أَوْ لَتُلْقِينَّ الثِّيَابَ"، على روايةِ إثباتِ الياءِ مكسورة، والقياس الصرفيُّ يقتضي حذفَها[٢]، وأصلُ الفعل: تُلقِيين، مضارع(أَلقَى) المعتلّ، حُذِفت منه الياء الأولى(لام الفِعل)؛ الفِعل)؛ لإسنادِها إلى ياءِ المُخاطَبةِ، ثمَّ دخلت لامُ الأمرِ على الفِعلِ فحُذِفت النونُ للجزمِ، ثُمَّ عندَ إسنادِ الفِعلِ لنونِ التوكيدِ الثقيلة حُذِفت ياء المخاطبةِ؛ لالتقائها ساكنةً مع النونِ الأولى، وبقيَ كسرُ ما قبلهَا؛ دليلًا على الياءِ المحذوفةِ[٣]، ونظيرُ ذلكَ قولُ الشَّاعِرِ:

ولا تُهْدِي الأَمَرَّ وما يَلِيه ... ولا تُهْدِنَّ مَعْروقَ العِظامِ[٤]

فعدَلَ عنْ هذا الأصلِ، وأبقى الياء دونَ حذفٍ؛ وعلَّةُ ذلكَ مشاكلةُ(لتلقِينَّ) لـ(لتُخْرِجِنَّ)[٥]، قال بدر الدين العيني: "وبابُ المُشاكَلَةِ واسعٌ"[٦].

<u>تعدية ما حقُّهُ اللّزوم</u>[٧]:

الحديث: قولُ كَعْبِ بنِ مالكٍ –رضيَ الله عنْهُ–، وهو أَحدُ الثلاثةِ الذين خُلِّفوا، وتابَ اللهُ عليهِم: " .... وَمَا مِنْ شَيْءٍ أَهَمُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَمُوتَ، فلَا يُصَلِّي عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ – صلى الله عليه وسلم – أَوْ يَمُوتَ رَسُولُ اللهِ – صلى الله عليه وسلم – فَأَكُونَ مِنْ النَّاسِ بِتِلْكَ الْمَنْزِلَةِ، فلَا يُكَلِّمُنِي أَحَدٌ مِنْهُمْ، وَلَا يُصَلِّي وَلَا يُسَلِّمُنِي". في روايةِ القابسي[٨]، وحكاها القاضي عياض[٩].

---

[١] الحديث في: صحيح مسلم، باب: من فضائل أهل بدر –رضي الله عنهم– ١٩٤١/٤، سنن الترمذي، باب: ومن سورة الممتحنة٤٠٩/٥، شرح السنة للبغوي ٧٢/١١.

[٢] انظر: فتح الباري ٣٠٨/١٢، مصابيح الجامع ٣٣٩/٦، عقود الزبرجد ١٥٢/٢.

[٣] انظر: شرح ابن عقيل على الألفية ٣١٤/٣، المقاصد الشافية ٥٥٦/٥، شرح الأشموني ١٢٦/٣.

[٤] البيت من الوافِر: يُنسَبُ إلى خالد بن سعد المحاربي، ومن مظانِّه: الغريب المصنَّف ٣١٦/١، غريب الحديث لابن قتيبة ٢٦٤/١، المخصص ١٥٥/١، الزاهر ٣٧٢/٢، المقاصد الشافية ٥٥٧/٥.

الأمرّ: المصارين يجتمع فيها الفرث. تاج العروس (مرر) ١٠٩/١٤، ومعروق العظام: الذي ألقي عنه لحمه. تاج العروس (عرق) ١٣٨/٢٦.

الشاهد: حذف ياء المخاطبة عند إسناد الفعل إلى نون التوكيد الثقيلة.

[٥] انظر: تحفة الأحوذي ١٩٩/٩، إرشاد الساري ٣٧٩/٧، مرقاة المفاتيح ٤٠١٣/٩.

[٦] عُمدةُ القارِي ٢٥٥/١٤.

[٧] ضممتُه إلى هذا المبحثِ باعتبارِ المحذوفِ.

[٨] انظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار (٢/ ٢١٩).

[٩] انظر: فتح الباري لابن حجر (٨/ ٣٤٣)، وقد استبعدها القاضي.

الشاهدُ في الحديث: قوله: " وَلَا يُسَلِّمُنِي"؛ حيثُ عدَّى(يُسَلِّم) بنفسه إلى المفعول، والأصل أن يتعدَّى بـ(على)، وخرَّجوا الرواية على أحدِ وجهين[١]:

أحدهما: أنَّه أتبعَ(يُسَلِّمُنِي) لـ(يُكَلِّمُنِي) مُشاكلة.

الثاني: أنَّهُ قد يرجع إلى قولِ مَن قالَ: معنى السّلامِ: سَلِمتَ مِنِّي، أوْ أَنْتَ مُسْلِمٌ مِنِّي. قال العيني: " هَذَا تَوْجِيه لَا طائل تَحْتَهُ"[٢].

همْزُ مَا حقُّهُ التَّسهِيل:

الحديث: عَنِ الْبَرَاءِ بن عَازب قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِذَا أَوَيْتَ إِلَى فِرَاشِكَ فَقُلْ: اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ، لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَأَ إِلَّا إِلَيْكَ"[٣].

الشاهدُ في الحَدِيثِ: قولُهُ: " لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَأَ"، بهمز الأوَّلِ على الأصلِ؛ يقال: " لَجَأَ إِلَيه، أَي: الشيءِ أَو المكانِ كَمَنَعَ، يَلْجَأُ لَجْأً(بسكون الجيم)، ولُجُوءًا، ومَلْجَأً، ولَجِيءَ مثل(فَرِحَ) لَجَأً بِالتَّحْرِيكِ، الأَخيرةُ لغةٌ فِي الأُولى، بمعنى: لاَذَ، واللَّجَأُ، مُحَرَّكَةً: المَعْقِلُ والمَلاذُ، كالمَلْجَإِ"[٤]. وهمز الثانِي أيضا، وقياسه القصرُ، يقال: " نَجَا مِن كَذَا، يَنْجُو، نَجْواً بِالْفَتْح، ونَجاءً، مَمْدودٌ، ونَجاةً، بالقَصْرِ، ونَجايَةً، كسَحابَةٍ: إذا خَلَصَ مِنْهُ[٥].

وقدْ عُدِل في الثاني من الهمزِ إلى القصرِ للازدواج[٦]، أو المؤاخاةِ[٧]، وهما بمعنى المشاكلةِ.

وقد ورد في روايةٍ أخرى تسهيلُ الهمزةِ في ملجأ للسبب ذاتِه، أعني المشاكلة لـ(منجى)[٨]، يقول صاحب التاج: " وَقد تُحذف هَمزته تَخْفِيفًا ومُزاوَجةً مَعَ المَنْجَا، كَمَا يُهمز المَنْجَا مُزاوَجةً مَعَه"[٩].

---

[١] انظر: فتح الباري لابن حجر (٨/ ٣٤٣)، إرشاد الساري (٧/ ١٦١)، مصابيح الجامع (٨/ ٢٣٦)، مشارق الأنوار على صحاح الآثار (٢/ ٢١٩).

[٢] عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١٨/ ٢٧٩).

[٣] الحديث في: صحيح البخاري ٥٨/١، باب: فضل مَن باتَ على الوضوء، صحيح ابن حِبَّان ٣٤٦/١٢، باب: ذِكْرُ الْبَيَانِ بِأَنَّ هَذَا الْأَمْرَ إِنَّمَا أُمِرَ لِمَنْ أَتَى مَضْجَعَهُ وَوَسَّدَ يَمِينَهُ، شعب الإيمان ٣٨٦/٦، فصل: في النوم الذي هو نعمة من نعم الله تعالى في دار الدنيا وما جاء في آدابه.

[٤] تاج العروس (لجأ) (٤١٩/١).

[٥] تاج العروس (نجو) (٢٢/٢٠).

[٦] انظر: شرح المشكاة للطيبي (٦/ ١٨٧٤)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٤/ ١٦٥٤)، فيض القدير(٢/ ١٢٢).

[٧] تاج العروس (نجو) (٢٢/٢٠).

[٨] انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢٢/ ٢٨٣).

[٩] تاج العروس (نجو) (٢٢/٢٠).

تسْهِيلُ مَا حَقُّهُ الهمْز:

(١) الحديث: عَنْ عَائِشَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كانَ إذا أتَى مَرِيضًا أَوْ أُتِيَ بِهِ، قَالَ: "أَذْهِبِ الْبَاسَ رَبَّ النَّاسِ، وَاشْفِ أَنْتَ الشَّافِي، لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ، شِفَاءً لَا يُغَادِرُ سَقَمًا"[١].

الشاهدُ في الحَدِيث: قوله: "أَذْهِبِ الْبَاسَ رَبَّ النَّاسِ"، بتسهيل همزة " الْبَاسَ"، وأصلُهَا "البَأس"، بالهمز، يقال: " بَؤُسَ الرجلُ، ككَرُمَ، بَأْساً، فَهُوَ بَئيسٌ: شُجاعٌ، شديدُ البَأْسِ، حَكَاهُ أَبُو زَيْدٍ فِي كتاب الهَمْز، وبَئِسَ الرجلُ، كسَمِع، يَبْأَسُ بُؤْساً، بالضَّمّ، وبَأْساً وبَئِيساً كأميرٍ"[٢]. وذكروا في سرُّ العُدولِ عنِ الهمزِ إلَى التَّسهيلِ وَجْهَينِ:

أحدهما: أنَّ الهمزة سُهِّلَتْ بقلبِهَا أَلِفًا؛ لانفتاح ما قبلها[٣]، تخفيفًا[٤]، وذلك كقولِهم: في كأس كاس، كاس، وفي رأس، راس، وفي يأس ياس، وفي قرأتُ قراتُ، وقيل في سببِ ذلك: "إنَّ الهمزة والألف تتقاربان في المخرج، فالهمزة أدخلُ إلى الصدر، ثمّ تليها الألف؛ ولذلك إذا حرّكوا الألفَ، اعتمدوا بها على أقرب الحروف منها إلى أسفلَ، فقلبوها همزةً، كذلك الهمزةُ إذا ليّنتها صارت من جنس الألف لسكونها وقُرْبِها منها، وتبعت حركة ما قبلها، فصارت إليها"[٥]

الثَّاني: أنَّ سرَّ العدولِ هو طلب المُشَاكلة بينَ "النَّاسِ" و "البَاسِ"[٦].وعبَّروا عن ذلك أيضا بـ:

-المؤاخاة[٧].

-مراعاة السجع[٨].

-الازدواج[٩].

ولا تناقضَ بينَ العِلَّتينِ، فالعِلَّةُ الثَّانيةُ -أعني المشاكَلةَ- تأتِي في المَرتَبة بعد العِلَّةِ الأولى، التي هي سكونُ الهمزةِ بعدَ فتحٍ.

---

(١) الحديث في: صحيح البخاري ١٢١/٧، باب: دعاء العائد للمريض، السنن الكبرى للنسائي ٥٩/٧، باب: دعاء العائد للمريض، باب: ذِكْرُ مَا يَدْعُو الْمَرْءُ بِهِ إِذَا أَتَى مَرِيضًا أَوْ عَادَهُ.

(٢) انظر: لسان العرب ٢٠/٦، تاج العروس ٤٣١/١٥، مادة (بأس).

(٣) انظر: الممتع الكبير في التصريف ٢٦٩/١.

(٤) انظر: مراعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٥/ ٢١٩).

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ٢٦٦/٥، وانظر: الأصول لابن السراج ٣٩٩/٢،

(٦) انظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٧/ ٢٨٣٩).

(٧) انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢١/ ٢٦٨)، فيض القدير (٥/ ٨٦).

(٨) انظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٣/ ١١٢٤).

(٩) انظر: تحفة الأحوذي (١٠/ ٨).

(٢) الحديث: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّ الشَّيْطَانَ إِذَا ثُوِّبَ بِالصَّلاةِ وَلَّى وَلَهُ ضِرَاطٌ ... فَإِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ فَهَنَّاهُ وَمَنَّاهُ ذَكَّرَهُ مِنْ حَاجَتِهِ مَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ ..."[١].

الشاهدُ في الحديثِ: قوله: " فَهَنَّاهُ وَمَنَّاهُ"؛ حيث سهَّلَ في " فَهَنَّاهُ"، وحقُّه أن يكونَ مهموزًا، يقال: " الهَنِيءُ والمَهْنَأُ: مَا أَتاكَ بِلَا مَشَقَّةٍ .. وَقَدْ هَنِئَ الطَّعامُ وهَنُؤَ يَهْنَأُ هَنَاءَةً: صَارَ هَنِيئاً ... وهَنِئْتُ الطَّعامَ أَي تَهَنَّأْتُ بِهِ، وهَنَأَنِي الطَّعامُ وهَنَأَ لِي يَهْنِئُنِي ويَهْنَؤُنِي هَنْأً"[٢].

وقدْ عُدِلَ به هنا إتباعًا لـ" مَنَّاهُ"[٣]، حتى يتشاكلا في التسهيل.

فكُّ ما حقُّهُ الإدغَام:

الحديث: عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ –رَضِي اللَّهُ عَنْهُمَا– قَالَ: قَالَ رَسُول اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيه وَسَلَّم لِنِسَائِهِ: "لَيْتَ شِعْرِي أيتكُنّ صاحبةُ الجملِ الأدبَبِ، تخرج كِلابُ حَوْأَبٍ، فَيُقْتَلُ عَنْ يَمِينِهَا، وعَن يَسَارِهَا قَتْلًا كَثِيرًا، ثُمَّ تَنْجُو بَعْدَ مَا كَادَتْ"[٤].

الشاهد في الحديث: قوله: " الجملِ الأدبَبِ"، وقياسُه:(الأدبّ) فعدَل عن الإدغام، وهو الأصل والقياس؛ لاجتماعِ مثلينِ مُتَحرِّكَيْنِ في الاسم، مع تحقُّق شروطِ الإدغام فيه[٥]، إلى الفكِّ على خلافِ القياسِ؛ وذلك لموازَنَةِ(الحوأَب)[٦]، أو لمزاوجته[٧]، أو للمجاورة[٨]، على اختلاف عبارات العلماءِ، وهم يريدون بها المشاكلةِ.

---

(١) الحديث في: صحيح مسلم ٣٩٩/١، باب: السهو في الصلاة والسجود له، مسند السراج ٥٨، باب فِي المؤذنين المؤذنين أَنه يكون أَطْوَلَ النَّاسِ أَعْنَاقًا، المسند المستخرج على صحيح مسلم ١٦٦/٢، باب: مَا ذُكِرَ فِي سَجْدَتَيِ السَّهْوِ. وَالْمُرَادُ بِهِ: مَا يَعْرِضُ للإنسانِ فِي صلاتِه مِنْ أَحَادِيثِ النفسِ وتَسْويل الشَّيْطانِ. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (٥/ ٢٧٧).

(٢) انظر: لسان العرب (هنأ) (١/ ١٨٤).

(٣) انظر: مطالع الأنوار على صحاح الآثار (٦/ ١٣٤)، مشارق الأنوار على صحاح الآثار (٢/ ٢٧٠).

(٤) الحديث بتلك الرواية في: مسند البزَّار ٧٣/١١، مسند ابن عباس –رضي الله عنهما–. والدَّبَبُ فِي الشَّعَرِ فَمِنْ بَابِ الْإِبْدَالِ؛ لِأَنَّ الدَّالَ فِيهِ مُبْدَلَةٌ مِنْ زَاءٍ. وَالْأَدْبَبُ مِنَ الْإِبِلِ: الْأَزَبُّ. انظر: مقاييس اللغة (دبب) (٢/ ٢٦٤)، وهو الكثيرُ الوَبَر. انظر: تهذيب اللغة (دبب) (١٤/ ٥٥)، أو الكثير وبَرِ الْوَجْهِ بصفة خاصَّة. انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (دبب) (٢/ ٩٦)، والحَوْأَب: مَاء مَعْرُوف، وَهُوَ الَّذِي جَاءَ فِيهِ الْخَبَر، وَهُوَ قريب من الْبَصْرَة، مَنْسُوب الى الحوأَب بنت كَلْب بن وَبْرَة. جمهرة اللغة (حوبَ) ١٠١٧/٢.

(٥) انظر: شرح الشافية للرضي ٢٤٣/٣، شرحها لركن الدين ٨٩٥/٢، شرح الاشموني ١٦٥،١٥٥/٤.

(٦) انظر: لسان العرب (١/ ٣٧٣)، تاج العروس (٢/ ٣٩٥)، مادة (دبب).

(٧) انظر: الفائق في غريب الحديث (١/ ٤٠٨).

(٨) انظر: الدر المصون ٢٠٤/١٠، اللباب في علوم الكتاب (١٨/ ٣٩٢).

العدولُ عن النّونِ إلى الميم:

الحديثُ: سُئِلَ النَّبِيّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ مُضَرٍ فَقَالَ: "كِنَانَةُ جَوْهَرُهَا وَأَسَدٌ لِسَانُهَا الْعَرَبِيُّ وَقَيْسٌ فُرْسَانُ اللَّهِ فِي الأَرْضِ وَهُمْ أَصْحَابُ الْمَلاحِمِ وَتَمِيمٌ بُرْثُمَتُهَا وَجُرْثُمَتُهَا"(١).

الشاهد في الحديث: قوله: " وَتَمِيمٌ بُرْثُمَتُهَا وَجُرْثُمَتُهَا"؛ حيثُ عدَلَ عن: البُرْثُنة بالنون، واحدة البراثِن، والبُرْثُن: مِخْلَبُ الأَسَدِ وقِيلَ هُوَ للسَّبُعِ كالإِصْبَعِ للإِنْسانِ وقِيلَ البُرْثن الكَفُّ بكَمالِها مع الأَصابِعِ ... والبُرْثُنُ لِما كانَ من سِباعِ الطَّيْرِ مِثْلِ الغُرابِ والحَمامِ وقد يكونُ للضَّبِّ والفَأْرِ واليَرْبُوعِ"(٢). فالمادة كلها بالنون، وقد عدل عنها إلى لميم؛ والمراد بها في الحديث أنَّ تميمًا شوكتُهَا وقُوَّتُهَا(٣)، وفي سرِّ العدولِ قولانِ:

أحدهما: أنَّ النُّونَ والميمَ يتعاقبانِ(٤). فقد أبدلت العربُ من النُّونِ ميمًا، قالوا في: البنان: البنام؛ وإنَّمَا جازَ ذلك لما فيها منَ الغُنَّة، ولهذا جمعُوا بينهما في القوافي(٥).

الثاني: أنَّه أبدل النونَ مِيمًا؛ ليَزْدَوِجَ الكلامُ وزنًا وهجاءً مع "جُرْثُمَتُهَا"(٦)، يريدون بذلك المشاكلة اللفظية بينهما.

تحريكُ مَا حقُّهُ التَّسْكِينْ:

الحديث: روى غير واحدٍ من الصحابة(كجابر بن عبد الله وعبد الله بن عباس وغيرهما) أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: " عَلَيْكُمْ بِالْإِثْمِدِ فَإِنَّهُ يَجْلُو الْبَصَرَ وَيُنْبِتُ الشَّعَرَ "(٧).

الشاهد في الحديثِ: قوله: " وَيُنْبِتُ الشَّعَرَ "، بتحريك العين، حيثُ نصَّ بعضُ اللغويين على أَنَّهُ بفتح الشين وسكون العينِ، واقتصروا على ذلك(٨)، وعلى هذا فمَن ذكرَهُ بالتحريك كروايةِ الحديثِ المذكورةِ فقد عدل عن أصلِه للمشاكلة ومراعاة لفظ(البَصَرِ) قبله، يقول الملا علي القاري: " وَهُوَ مِنَ الْمُحَسِّنَاتِ اللَّفْظِيَّةِ الْبَدِيعِيَّةِ وَالْمُنَاسِبَاتِ السَّجْعِيَّةِ"(٩)، ثُمَّ نظَّر له بـ("أَذْهِبِ الْبَاسَ رَبَّ النَّاسِ)، و(لَا مَلْجَأَ وَلَا مَنْجَأَ).

وبعضُهم كالفرَّاءِ(١٠) أجازَ الفتحَ قياسًا مطّردًا في كُلِّ ما ثانِيه حرفٌ من حروفِ الحلقِ، وذكروا أنَّها

---

(١) الحديث في: غريب الحديث للخطابي ٥٢٤/١.

(٢) انظر: المحكم والمحيط الأعظم (برثن) ٢٢٦/١٠.

(٣) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٢٥٤)، مجمع بحار الأنوار (١/ ١٥٥)،

(٤) انظر: المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث (١/ ١٤٢)، الفائق في غريب الحديث (١/ ٩٣).

(٥) انظر: سرّ صناعةِ الإعراب ٩٥/٢.

(٦) انظر: غريب الحديث للخطابي (١/ ٥٢٤)، لسان العرب (برثن) (١٣/ ٥٠).

(٧) الحديث عن جابر في: مسند أبي يعلى الموصلي ٤٨/٤، مسند جابر، وعن ابن عباس في: السنن الكبرى للبيهقي ٤٣٦/٤، باب: الصائم يكتحل، وعن سالم بن عبد الله عن أبيه في: سنن ابن ماجه ٥٣٥/٤، باب: الكحل بالإثمِد.

(٨) انظر: مقاييس اللغة (شعر) ١٩٣/٣. والمراد بـ(الشّعر) في الحديث: أهداب العين. انظر: ذخيرة العقبى في شرح المجتبى (٣٨/ ١٤٩، حاشية السندي على سنن ابن ماجه (٢/ ٣٥٣).

(٩) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح (٧/ ٢٨٣٩).

(١٠) نسبه إليه ابن سيده في المخصص ٧٧/١.

لغاتٌ مشهورةٌ عنِ العربِ[١]، وعليه فلم يكُنْ لإدرَاجِها في البحثِ وجهٌ، غير أنني وجدتُّ نصًّا لابنِ درستويهِ قوَّى وجهَ الإدراجِ، خطَّأ فيهِ من أطلقَ الجواز في الحلقِيّ، وأكَّدَ على أنَّ " ذلك لغات جاءت في أحرف قليلة على غير قياسٍ، وإنما التسكينُ فيها لغةٌ، والفتحُ أخرى، سماعًا من العرب"[٢]، فاقتصارُ بعضِهم على سكونِ العينِ، ونصُّ ابنِ درستويهِ على أنَّ ما كانَ أصلُهُ التسكينُ التسكينُ وروي فيهِ الفتح سماعًا، فهو على غيرِ قياسٍ، جعلني أضمُّ هذا الموضع إلى نظائره من المعدولات.

ضَمُّ ما حقُّه الفتحُ:

الحديث: عن عبد الله بن مسعود، قال: كنا نُسلم في الصلاة ونأمرُ بحاجتنا، فقَدِمتُ على رسول الله- صلى الله عليه وسلم -وهو يُصلّي، فسَلمتُ عليه فلم يردَّ عليّ السلامَ، فأخذني ما قَدُمَ وما حَدُث ..."[٣].

الشاهدُ فِي الحديثِ: قوله: " فأخذني ما قَدُمَ وما حَدُث"[٤]؛ حيث عدلَ عن فتح الدال في(حَدَثَ)، وهو الأصل والقياس، إلى الضمّ، يقال: " حَدَثَ الشَّيْءُ حُدُوثًا مِنْ بَابِ قَعَدَ: تَجَدَّدَ وُجُودُهُ، فَهُوَ حَادِثٌ وَحَدِيثٌ، وَمِنْهُ يُقَالُ: حَدَثَ بِهِ عَيْبٌ إذَا تَجَدَّدَ وَكَانَ مَعْدُومًا قَبْلَ ذَلِكَ"[٥]، والسرُّ في العدول هو مشاكلة(قدُمَ)[٦]، بحيثُ لا تُضَمُّ الدال من(حدُث) إلا إذا قارنت(قدُمَ)، فإذا انفردت عادت إلى أصلها من الفتح [٧]. وإذا ضمُّوا لغير مقارنة كانَ خطأ[٨].

وعبَّر العلماءُ عن تلك العِلَّة -كعادتهم- بمصطلحاتٍ عِدَّةٍ، منهما:

-الازدواج[٩] ، - الإتباع[١٠]، -المزاوجة[١١].

---

[١] انظر: تاج العروس (شعر) (١٢/ ١٨٢). ومَنْ أجازَ الفتحَ والتَّسكين فرَّق بينهما في الجمعِ فقال: " الشَّعْرُ بِسُكُونِ الْعَيْنِ فَيُجْمَعُ عَلَى شُعُورٍ مِثْلُ: فَلْسٍ وَفُلُوسٍ وَبِفَتْحِهَا فَيُجْمَعُ عَلَى أَشْعَارٍ مِثْلُ: سَبَبٍ وَأَسْبَابٍ" المصباح المنير (شعر) (١/ ٣١٤).

[٢] تصحيح الفصيح وشرحه (ص: ٢٦٢).

[٣] الحديث في: سنن أبي داود ١٨٧/٢، باب: ردّ السلامِ في الصلاةِ، السنن الكبرى للبيهقي ٣٥٣/٢، باب: مَا لَا لَا يَجُوزُ مِنَ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ، المعجم الكبير للطبراني ١١٠/١٠.

[٤] والمعنى: أصابه من الهم والغم، أو القلق، أو الغيظ، أو الحيرة، أو الخوف، أو نحو ذلك ما تقدم منه وما تأخر، أي ما قد طال عهده منه وعرف، وما قد طرأ ووجد بعد أن لم يكن. إسفار الفصيح (٢/ ٩٢١).

[٥] المصباح المنير (حدث) ١٢٤/١.

[٦] انظر: شواهد التوضيح والتصحيح (ص: ١٣٢)، عون المعبود شرح سنن أبي داود (٣/ ١٩٣)، عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد (٢/ ١٤٢).

[٧] انظر: الصحاح (حدث) (١/ ٢٧٨)، المخصص (٤/ ٣٩٥)، لسان العرب (حدث) (٢/ ١٣١).

[٨] انظر: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف (ص: ٢٢٢).

[٩] انظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢/ ١٢٥)، شرح أبي داود للعيني (٤/ ١٥٨).

[١٠] انظر: المحكم (حدث) (٣/ ٢٥٢)، كتاب الأفعال للسرقسطي (١/ ٣٦٣)، الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب (٢/ ١٨٩).

[١١] انظر: تصحيح التصحيف وتحرير التحريف (ص: ٢٢٢).

الخاتمـة

الحمدُ للهِ أوَّلًا وآخِرًا وبعدَ

فبعدَ رحلةٍ مشَوّقةٍ معَ نصوصِ السُّنَّةِ الشَّريفةِ، معَ بعضِ ألفَاظِهَا التي عُدِلَ فِيها عنْ أصلِ وضعِها؛ للمُشاكلةِ مع ألفاظٍ أخرى تسبقُها أو تليها، يرصدُ البحْثُ النتائجَ التَّاليةَ:

أولا: العدولُ عنْ أصلِ البِنيةِ –وإنْ كانَ خروجًا عن القياسِ أو أصلِ الوضعِ–لا يفُتُّ في عضدِ الفصاحةِ، بل هوَ من سنن العربِ في كلامِها.

ثانِيًا: لا تقتَصِرُ فائدةُ العدُولِ على اللفظِ –خفةً أو تحسينًا للكلام–، بل تخطَّاهُ إلى فوائدَ معنويةٍ تضيفُ ظلالًا لمْ تكُن لتُوجدَ لولا هذا العُدول.

ثالثًا: تعدَّدتْ مُصطلحاتُ العُلَماءِ –قُدَماءَ ومُحدَثينَ–في التَّعبيرِ عنِ العدُولِ والمُشاكلةِ، وكلُّها بالنَّظرِ متقارِبةُ الدَّلالةِ.

رابِعًا: طالتِ التغييراتُ التي صاحبَتِ العُدولَ البنيةَ بأجزائها كافَّةً، فتارةً تتغيَّرُ الحركةُ، وتارةً تتغيَّرُ الحروفُ، وتارةً تتغيَّرُ البِنيَةُ بكامِلِها.

خامِسًا: رصدَ البحثُ ما يقرُبُ مِن عشرين موضِعًا عُدِل فيهِ عن أصلِ الوضعِ في البِنيةِ طلبًا للمُشاكلةِ، تسعة منها عدول في الصيغةِ، وتسعة عدول في الحروف، وموضعينِ للعدول في الحركات.

سادِسًا: كثُرتْ مشاكلةُ اللاحقِ للسابِقِ بصورةٍ واضِحة، حيثُ جاءَت في أربعةَ عشرَ موضِعًا، بينما جاءَت مشاكلةُ السَّابِقِ للاحقِ في ستَّةِ مواضِعَ فقط؛ ويبدو أنَّ هذا يجري على أصلِ الفِطرةِ، فالأصلُ أنَّ الصورةَ الذِّهنيَّةَ تتكوَّنُ للأصلِ ، للمعدولِ عنهُ.

سابِعًا: توزَّعتِ المواضِعُ العِشرينَ فكانتْ خمسةَ عشرَ موضِعًا من لفظِ النبيِّ –صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ–، وخمسةً مِنْ ألفاظِ الصَّحابَةِ –رِضوانُ اللهِ عليهِم–.

فهرس المصادر

- الآداب للبيهقي، اعتنى به وعلق عليه: أبو عبد الله السعيد المندوه، ط: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت – لبنان، الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- الإبانة في اللغة العربية لسَلَمة بن مُسْلِم الصُحاري، تحقيق/ د. عبد الكريم خليفة –د. نصرت عبد الرحمن –د. صلاح جرار –د. محمد حسن عواد –د. جاسر أبو صفية، ط: وزارة التراث القومي والثقافة –مسقط –سلطنة عمان، الأولى، ١٤٢٠ هـ –١٩٩٩ م.
- الإتباع لأبي الطيب اللغوي، تحقيق/ عز الدين التنوخي، ط: مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٨٠ هـ – ١٩٦١ م.
- إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام ابن دقيق العيد، ط: مطبعة السنة المحمدية، د ت.
- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، لأحمد بن محمد القسطلاني، ط: المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، السابعة ١٣٢٣هـ.
- أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن لابن هشام، تحقيق/ محمد نغش، ط: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- إسفار الفصيح لأبي سهل الهرويّ، تحقيق/ أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، ط: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الأولى ١٤٢٠هـ.
- إصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق/ محمد مرعب، ط: دار إحياء التراث العربي، الأولى ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٢م.
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشنقيطي، ط: دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع بيروت – لبنان، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ مـ.
- الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، إبراهيم بن محمد بن عربشاه، تحقيق/ عبد الحميد هنداوي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ١٤٤٠هـ.
- الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب لمحمد بن عبد الحق اليفرني، تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط: مكتبة العبيكان، الأولى، ٢٠٠١ م.
- إكمال المعلم بفوائد مسلم، لأبي الفضل السبتي، تحقيق د/ يحيى إسماعيل، ط: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الأولى ١٤١٩هـ–١٩٩٨م.
- الألفاظ لابن السكيت، تحقيق د/ د. فخر الدين قباوة، ط: مكتبة لبنان ناشرون، الأولى، ١٩٩٨م.
- ألفية ابن مالك، ط: دار التعاون، د ت.
- أمالي القالي، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، ط: دار الكتب المصرية، الثانية، ١٣٤٤ هـ – ١٩٢٦م.

- الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني، تحقيق د/ محمد عبد المنعم خفاجي، ط: دار الجيل – بيروت، الثالثة، د ت.
- البحر المحيط لأبي حيان، تحقيق/ عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد عوض، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت. الأولى ١٤١٣هـ -١٩٩٣م.
- البرهان في علوم القرآن للزركشي، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.
- البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لكمال الدين الأنباري، تحقيق أ د/ الدكتور رمضان عبد التواب، ط: مكتبة الخانجي - القاهرة – مصر، الثانية، ١٤١٧ هـ _ ١٩٩٦ م.
- البيان والتبيين للجاحظ، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ١٤٢٣ هـ.
- تاج العروس للزبيدي، تحقيق/ مجموعة من المحققين، ط/ دار الهداية.
- تاريخ آداب العرب، مصطفى صادق الرافعي، ط: تاريخ آداب العرب.
- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكي الصقلي، تحقيق/ مصطفى عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.
- التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور، ط: الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.
- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، لأبي العلاء المباركفوري، تحقيق/ عبد الوهاب بن عبد اللطيف، ط: المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الثانية ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م.
- تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح(السفر الأول) لشهاب الدين اللبلي، تحقيق د/ عبد الملك بن عيضة الثبيتي، رسالة دكتوراه لفرع اللغة العربية، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي، تحقيق/ أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، ط: دار طيبة، د ت.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان، تحقيق د. حسن هنداوي، ط: دار القلم – دمشق(من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الأولى.
- التصريح بمضمون التوضيح، الشيخ خالد الأزهري، ط: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- التعيين في شرح الأربعين لنجم الدين الطوفي، تحقيق/ أحمد حَاج محمّد عثمان، ط: مؤسسة الريان(بيروت)، المكتَبة المكيّة(السعودية)، الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- التوشيح شرح الجامع الصحيح للسيوطي، تحقيق/ رضوان جامع رضوان، ط: مكتبة الرشد – الرياض، الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

- التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن، تحقيق/ دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، ط: دار النوادر، دمشق – سوريا، الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.
- التيسير بشرح الجامع الصغير، لزين الدين المناوي، ط: مكتبة الإمام الشافعي – الرياض، الثالثة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
- تصحيح التصحيف وتحرير التحريف للصفدي، تحقيق/ السيد الشرقاوي، ط: مكتبة الخانجي، القاهرة، الأولى ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م.
- تصحيح الفصيح وشرحه لابن درستويه، تحقيق د. محمد بدوي المختون، ط: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية [القاهرة]، ١٤١٩هـ –١٩٩٨م.
- تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، لمحمد بن فتوح الميورقي الحميدي، تحقيق د/ زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، ط: مكتبة السنة، القاهرة، الأولى ١٤١٥هـ–١٩٩٥م.
- تفسير القرطبي، تحقيق/ أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط: دار الكتب المصرية – القاهرة، الثانية، ١٣٨٤هـ –١٩٦٤ م.
- تقويم اللسان ابن الجوزي، تحقيق د/ عبد العزيز مطر، ط: دار المعرف، الثانية ٢٠٠٦ م.
- تمهيد القواعد لناظر الجيش، تحقيق د/ على محمد فاخر وآخرين، ط: دار السلام، الأولى ١٤٢٨هـ ٢٠٠٧م.
- تناسب رؤوس الآي وأثره النَّحوي والصَّرْفي، د/ سليمان بن عبد الله النتيفي، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد(٣٨)، ٢٠١٥م.
- تهذيب اللغة للأزهري، تحقيق / محمد عوض مرعب، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الأولى، ٢٠٠١م.
- توضيح المقاصد للمرادي، تحقيق/ عبد الرحمن على سليمان، ط: دار الفكر العربى، الأولى(١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م).
- جمهرة اللغة لابن دريد، تحقيق/ رمزي منير بعلبكي، ط: دار العلم للملايين – بيروت، الأولى، ١٩٨٧م.
- حاشية السندي على سنن ابن ماجه، ط: دار الجيل – بيروت، د ت.
- حاشية السندي على صحيح البخاري، ط: دار الفكر. د ت.
- حاشية السيوطي على سنن النسائي، ط: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الثانية، ١٤٠٦ هـ–١٩٨٦م.
- حروف المعاني والصفات للزجاجي، تحقيق/ علي توفيق الحمد، ط: مؤسسة الرسالة – بيروت، الأولى، ١٩٨٤م.
- الخصائص لابن جنى، تحقيق/ محمد على النجار، ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الرابعة.

- درة الغواص في أوهام الخواص للحريري، تحقيق/ عرفات مطرجي، ط: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الأولى، ١٤١٨/١٩٩٨هـ.
- الدر المصون للسمين الحلبي، تحقيق د/ أحمد محمد الخراط، ط: دار القلم بدمشق.
- الدعاء للطبراني، تحقيق/ مصطفى عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤١٣هـ.
- دلالات العدول عن أصل الصيغ الصرفية في الفواصل القرآنية، د/ عصام عبد المنصف أبو زيد، مجلة كلية دار العلوم جامعة القاهرة، العدد(٦٢)، ٢٠١٢م.
- دلالة العدول الصرفي في القرآن والقراءات القرآنية في أبحاث الدكتور/ هادي نهر، ط: مجلة أبحاث البصرة للعلوم الإنسانية، المجلد(٤٤)، العدد(١)، ٢٠١٩م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق وشرح/ كرم البستاني، ط: دار صادر، بيروت، ط: دار بيروت للطباعة والنشر، ١٣٨٣هـ-١٩٦٣م.
- ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، لمحمد بن علي الإثيوبي الولوي، ط: دار المعراج الدولية، دار آل بروم، ط ١٤١٦:١٤٢٤هـ-١٩٩٦:٢٠٠٣م.
- رعاية حال المخاطب في أحاديث الصَّحيحين، دراسة بلاغية تحليلية،(رسالة دكتوراه) للباحث/ يوسف بن عبد الله العليوي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٢٨-١٤٢٩هـ.
- الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري، تحقيق د/ حاتم الضامن، ط: مؤسسة الرسالة – بيروت، الأولى ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق د / حسن هنداوي، ط: دار القلم، الأولى ١٤٠٥ هـ. ١٩٨٥ م.
- السنن الكبرى للبيهقي، تحقيق / محمد عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الثالثة، ١٤٢٤ هـ -٢٠٠٣ م.
- السنن الكبرى للنسائي، تحقيق/ حسن عبد المنعم شلبي، ط: مؤسسة الرسالة – بيروت، الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- سنن الدارمي، تحقيق/ حسين سليم أسد الداراني، ط: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الأولى، ١٤١٢ هـ -٢٠٠٠ م.
- سنن ابن ماجه، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، محمد كامل قرة، عبد اللطيف حرز الله، ط: دار الرسالة العالمية، الأولى ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.
- سنن الترمذي، تحقيق/ أحمد شاكر، محمد فؤاد عبد الباقي، إبراهيم عطوة، ط: مصطفى البابي الحلبي، الثانية ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

- سنن النسائي(الصغرى) ، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الثانية، ١٤٠٦ – ١٩٨٦.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ط: دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.
- شرح الإلمام بأحاديث الأحكام لابن دقيق العيد، تحقيق/ محمد خلوف العبد الله، ط: دار النوادر، سوريا، الثانية، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوي المختون، ط: دار هجر الأولى(١٤١٠هـ . ١٩٩٠م).
- شرح السنة للبغوي، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط–محمد زهير الشاويش، ط: المكتب الإسلامي – دمشق، بيروت، الثانية، ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.
- شرح شافية ابن الحاجب لركن الدين الاستراباذي، تحقيق د/ عبد المقصود محمد عبد، ط: مكتبة الثقافة الدينية، الأولي ١٤٢٥ هـ–٢٠٠٤م.
- شرح الشافية للرضي، تحقيق / محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط: دار الكتب العلمية ١٤٠٢ هـ . ١٩٨٢م.
- شرح أبيات سيبويه للسيرافي، تحقيق/ محمد علي الريح هاشم، ط: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م.
- شرح صحيح البخاري لابن بطال، تحقيق/ أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ط: مكتبة الرشد – السعودية، الرياض، الثانية، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٣م.
- شرح الطيبي على مشكاة المصابيح للإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله –، تحقيق د/ عبد الحميد هنداوي، ط: مكتبة نزار مصطفى الباز – مكة المكرمة – الرياض – الأولى ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.
- شرح الكافية للرضي، تحقيق/ أ.د. يوسف حسن عمر، ط: جامعة قار يونس– ليبيا، ١٣٩٥ هـ– ١٩٧٥م.
- شرح معاني الآثار للطحاوي، حققه وقدم له:(محمد زهري النجار – محمد سيد جاد الحق)، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي، ط: عالم الكتب، الأولى – ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.
- شرح المفصل لابن يعيش، تحقيق / إيميل يعقوب، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٢٢ هـ –٢٠٠١ م.
- شرح النووي على صحيح مسلم، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الثانية، ١٣٩٢هـ.

- شعب الإيمان للبيهقي، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه د/ عبد العلي عبد الحميد حامد، ط: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
- شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح لابن مالك، تحقيق د/ طَه مُحسِن، ط: مكتبة ابن تيمية، الأولى، ١٤٠٥ هـ.
- صحيح ابن حبان، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، الأولى، ١٤٠٨ هـ -١٩٨٨ م.
- صحيح ابن خزيمة، تحقيق د/ محمد مصطفى الأعظمي، ط: المكتب الإسلامي، الثالثة ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.
- صحيح البخاري، تحقيق/ محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة(مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي، الأولى، ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- الصحاح للجوهري، تحقيق/ أحمد عبد الغفور عطا، ط/ دار العلم للملايين، الرابعة ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.
- طرح التثريب في شرح التقريب لأبي الفضل زين الدين العراقي، أكمله ابنه أبو زرعة، لطبعة المصرية القديمة – وصورتها دور عدة منها(دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ودار الفكر العربي).
- العدول عنِ الأصلِ بينَ المُشتقَّاتِ الصَّرفية، الجيلي عبد العال إدريس، بحث منشور في الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، العدد(١٥)، المجلد(٥)، ٢٠١٤م.
- العدول عن الأصل في الكلمة التَّرْكيبية، د/ إسماعيل قادر خانة، ط: مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، كلية الإمارات للعلوم التربوية، العدد(٢٥) ٢٠١٨.
- العدول في صيغتي اسم الفاعل واسم المفعول، ناديا جوزيف حسكور، بحث منشور في مجلة التراث العربي، الصادرة عن اتحاد الكتَّاب العرب، العدد(١٣٠-١٣١)، ٢٠١٣م.
- عُقودُ الزَّبَرْجَدِ على مُسْند الإمَام أَحْمد للسيوطي، تحقيق د/ سلمان القضاة، ط: دَار الجيل، بَيروت – لبنان، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ للسمين الحلبي، تحقيق/ محمد باسل العيون السود، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى، ١٤١٧ هـ -١٩٩٦ م.
- عمدة القاري في شرح صحيح البخاري للعيني، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت.
- عون المعبود شرح سنن أبي داود للعظيم آبادي، تحقيق/ عبد الرحمن محمد عثمان، ط: المكتبة السلفية، المدينة المنورة، الثانية، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م.

- غريب الحديث لابن الجوزي، تحقيق د/ عبد المعطي أمين القلعجي، ط: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، الأولى، ١٤٠٥ – ١٩٨٥.
- غريب الحديث للخطابي، تحقيق/ عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، ط: دار الفكر – دمشق، ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
- غريب الحديث لابن قتيبة، تحقيق د/ عبد الله الجبوري، ط: مطبعة العاني، بغداد، الأولى ١٣٩٧هـ.
- غريب الحديث للقاسم بن سلام، تحقيق /د محمد عبد المعيد خان، ط: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الأولى، ١٣٨٤ هـ –١٩٦٤ م.
- الغريبين في القرآن والحديث، لأبي عبيد الهروي، تحقيق/ أحمد فريد المزيدي، ط: مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، الأولى ١٤١٩هـ–١٩٩٩م.
- الفائق في غريب الحديث والأثر للزمخشري، تحقيق / علي محمد البجاوي –محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: دار المعرفة – لبنان، الثانية.
- الفاخر للمفضل بن سلمة، تحقيق /عبد العليم الطحاوي، ط: دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي، الأولى١٣٨٠هـ.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي ط: دار المعرفة – بيروت، ١٣٧٩هـ.
- الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري، تحقيق/ محمد إبراهيم سليم، ط: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع.
- فقه اللغة وسر العربية للثعالبي، تحقيق/ عبد الرزاق المهدي، ط: إحياء التراث العربي، الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.
- فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي، ط: المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الأولى ١٣٥٦هـ.
- فيض الباري على صحيح البخاري لمحمد أنور شاه، تحقيق/ محمد بدر عالم الميرتهي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٢٦هـ–٢٠٠٥م.
- كتاب الأفعال لابن القطاع الصقلي، ط: عالم الكتب، الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق / عبد السلام هارون، ط: مكتبة الخانجي، الثالثة، ١٤٠٨ هـ –١٩٨٨ م.
- كشف اللثام شرح عمدة الأحكام لشمس الدين السفاريني الحنبلي، تحقيق/ نور الدين طالب، ط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – الكويت، دار النوادر – سوريا، الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
- كشف المشكل من حديث الصحيحين لابن الجوزي، تحقيق/ علي حسين البواب، ط: دار الوطن – الرياض، د ت.

- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية لأبي البقاء الكفوي، تحقيق/ عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت.
- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، لمحمد بن يوسف الكرماني، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الثانية ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- لسان العرب لابن منظور، ط: دار صادر – بيروت، الثالثة -١٤١٤ هـ.
- اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري، تحقيق د/ عبد الإله النبهان، ط: دار الفكر – دمشق، الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.
- اللباب في علوم الكتاب لابن عادل الحنبلى، تحقيق / عادل أحمد عبد الموجود، على محمد عوض، ط: دار الكتب العلمية، الأولى(١٤١٩ هـ . ١٩٩٨ م).
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لضياء الدين بن الأثير، تحقيق/ أحمد الحوفي، بدوي طبانة، ط: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة . القاهرة، د ت.
- مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار، لجمال الدين الصديقي الهندي، ط: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، الثالثة ١٣٨٧هـ-١٩٦٧م.
- المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، لمحمد بن عمر الأصبهاني، تحقيق/ عبد الكريم العزباوي، ط: جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية -مكة المكرمة، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة، الأولى، جـ ١(١٤٠٦ هـ -١٩٨٦ م)، جـ ٢، ٣(١٤٠٨ هـ -١٩٨٨ م).
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، ط: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده، تحقيق/ عبد الحميد هنداوي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الأولى ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.
- مختار الصحاح للرازي، تحقيق/ يوسف الشيخ محمد، ط: المكتبة العصرية -الدار النموذجية، بيروت – صيدا، الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
- المخصص لابن سيده، تحقيق / خليل إبراهيم جفال، ط: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الأولى، ١٤١٧ هـ -١٩٩٦ م.
- المذكر والمؤنث للأنباري، تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة، ط: وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية – لجنة إحياء التراث، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م.

- مرعاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لأبي الحسن المباركفوري، ط: إدارة البحوث العلمية والدعوة والإفتاء – الجامعة السلفية – بنارس الهند، الثالثة – ١٤٠٤ هـ، ١٩٨٤ م.
- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للملا على القاري، ط : دار الفكر، بيروت – لبنان الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م .
- مستخرج أبي عوانة، تحقيق/ أيمن بن عارف الدمشقي، ط: دار المعرفة – بيروت، الأولى، ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.
- مسند البزار، تحقيق/ محفوظ الرحمن زين الله،(حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد(حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق الشافعي(حقق الجزء ١٨)، ط: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الأولى،(بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).
- مسند ابن أبي شيبة، تحقيق/ عادل بن يوسف العزازي، أحمد بن فريد المزيدي، ط: دار الوطن – الرياض، الأولى، ١٩٩٧م.
- مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق / شعيب الأرنؤوط –عادل مرشد، وآخرون، ط: مؤسسة الرسالة، الأولى، ١٤٢١ هـ –٢٠٠١ م.
- مسند ابي يعلى الموصلي، تحقيق/ حسين سليم أسد، ط: دار المأمون للتراث – دمشق، الأولى، ١٤٠٤ هـ– ١٩٨٤م.
- المسند المستخرج على صحيح مسلم، لأبي نعيم الأصبهاني، تحقيق/ محمد حسن الشافعي، ط: دار الكتب العلمية، الأولى ١٤١٧هـ–١٩٩٦م.
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار لعياض بن موسى السبتي، ط: المكتبة العتيقة ودار التراث، د ت.
- مصابيح الجامع للدماميني، تحقيق/ نور الدين طالب، ط: دار النوادر، سوريا، الأولى ١٤٣٠هـ–٢٠٠٩م.
- المصباح المنير للفيومي، ط: المكتبة العلمية، بيروت.
- مصنف ابن أبي شيبة، تحقيق/ كمال يوسف الحوت، ط: مكتبة الرشد – الرياض، الأولى ١٤٠٩هـ.
- مطالع الأنوار على صحاح الآثار لابن قرقول، تحقيق/ دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، ط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – دولة قطر، الأولى، ١٤٣٣ هـ – ٢٠١٢ م.
- المعجم الكبير للطبراني، تحقيق / حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط: مكتبة ابن تيمية الثانية– القاهرة.
- مفتاح العلوم للسكاكي، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه: نعيم زرزور، ط: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الثانية، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

- المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، تحقيق/ صفوت عدنان الداودي، ط: دار القلم، الدار الشامية –دمشق بيروت، الأولى –١٤١٢ هـ.
- المقاصد الشافية للشاطبى، تحقيق د/ جمع من المحققين، ط: جامعة أم القرى، الأولى ١٤٢٨هـ. ٢٠٠٧م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى» للعيني، أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، ط: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الأولى، ١٤٣١ هـ –٢٠١٠ م.
- مقاييس اللغة لابن فارس، تحقيق/ عبد السلام هارون، ط: دار الفكر، ١٣٩٩هـ–١٩٧٩م.
- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور، تحقيق د / فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، الأولى ١٩٩٦ م.
- منحة الباري بشرح صحيح البخاري، للشيخ زكريا الأنصاري، ط: مكتبة الرشد، الرياض، الأولى ١٤٢٦هـ–٢٠٠٥م.
- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ط: دار إحياء التراث القديم، الأولى ١٣٧٣هـ–١٩٥٤م.
- نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار، تحقيق/ أبو تميم ياسر بن إبراهيم، ط: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – قطر، الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير، تحقيق/ طاهر أحمد الزاوي –محمود محمد الطناحي ط: المكتبة العلمية –بيروت، ١٣٩٩هـ –١٩٧٩م
- نيل الأوطار للشوكاني، تحقيق/ عصام الدين الصبابطي، ط: دار الحديث، القاهرة، ١٤١٣هـ–١٩٩٣م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي، ط: عبد الحميد هنداوي، ط: المكتبة التوفيقية، مصر، د ت.

فهرس الموضوعات

م	العنوان	رقم الصفحة
١.	**الملخَّص العربي.**	١٧٧٨
٢.	**.الملخص الإنجليزي.**	١٧٧٨
٣.	**. المقدمة.**	١٧٧٩
٤.	**. المبحث الأول:(العُدُولُ والمشَاكلةُ، وحديثُ العُلَماءِ عنْهُمَا).**	١٧٨٣
٥.	-المطلب الأوَّلُ: العُدُولُ للمُشَاكِلةِ(حقيقتهُ. مظَاهِرُهُ. شرطُه. حُكْمُه. فائِدَتُهُ).	١٧٨٤
٦.	-حقِيقَةُ العُدُول.	١٧٨٤
٧.	-مَظَاهِرُ العُدُولِ عنْ أصلِ البِنيةِ للمُشاكلةِ.	١٧٨٥
٨.	-شرطُ العُدُولِ للمُشَاكلةِ.	١٧٨٧
٩.	-حُكْمُ العُدُولِ عنْ أصلِ البِنيةِ للمُشاكلَةِ.	١٧٨٨
١٠.	-فائدَةُ العُدُولِ للمُشَاكَلةِ.	١٧٨٩
١١.	- المَطْلَبُ الثَّانِي:(المُشاكلةُ فِي البِنيةِ. حقيقَتُهَا. أنواعُها. مُقَارِبَاتُها).	١٧٩٣
١٢.	-حقِيقَةُ المُشاكلةِ.	١٧٩٣
١٣.	-أنْواعُ المُشاكَلةِ في البِنيةِ.	١٧٩٤
١٤.	-المُصْطَلَحاتُ المُقَارِبَةُ للمُشَاكَلة	١٧٩٤
١٥.	**. المَبْحَث الثاني:(مَا وَرَدَ مِنْ ألفاظِ الحَدِيثِ معْدُولًا للمُشَاكلةِ).**	١٧٩٧
١٦.	-المَطلبُ الأوَّلُ: العُدُولُ فِي الصِّيغِ.	١٧٩٨
١٧.	-المَطلبُ الثَّاني: العُدُولُ في الحُرُوفِ والحركات.	١٨٠٧
١٨.	**-الخاتمة.**	١٨١٧
١٩.	**-فهرس المصادر.**	١٨١٨
٢٠.	**-الفهرس التفصيلي.**	١٨٢٨